14 أكتوبر 5

ملحق خاص بمناسبة أعياد الثورة اليمنية الخالدة (26 سبتمبر - 14 أكتوبر)

20 صفحة

الأربعاء 26 سبتمبر 2007م الموافق 14 رمضان 1428

الثورة اليمنية

أعمال وإنجازات

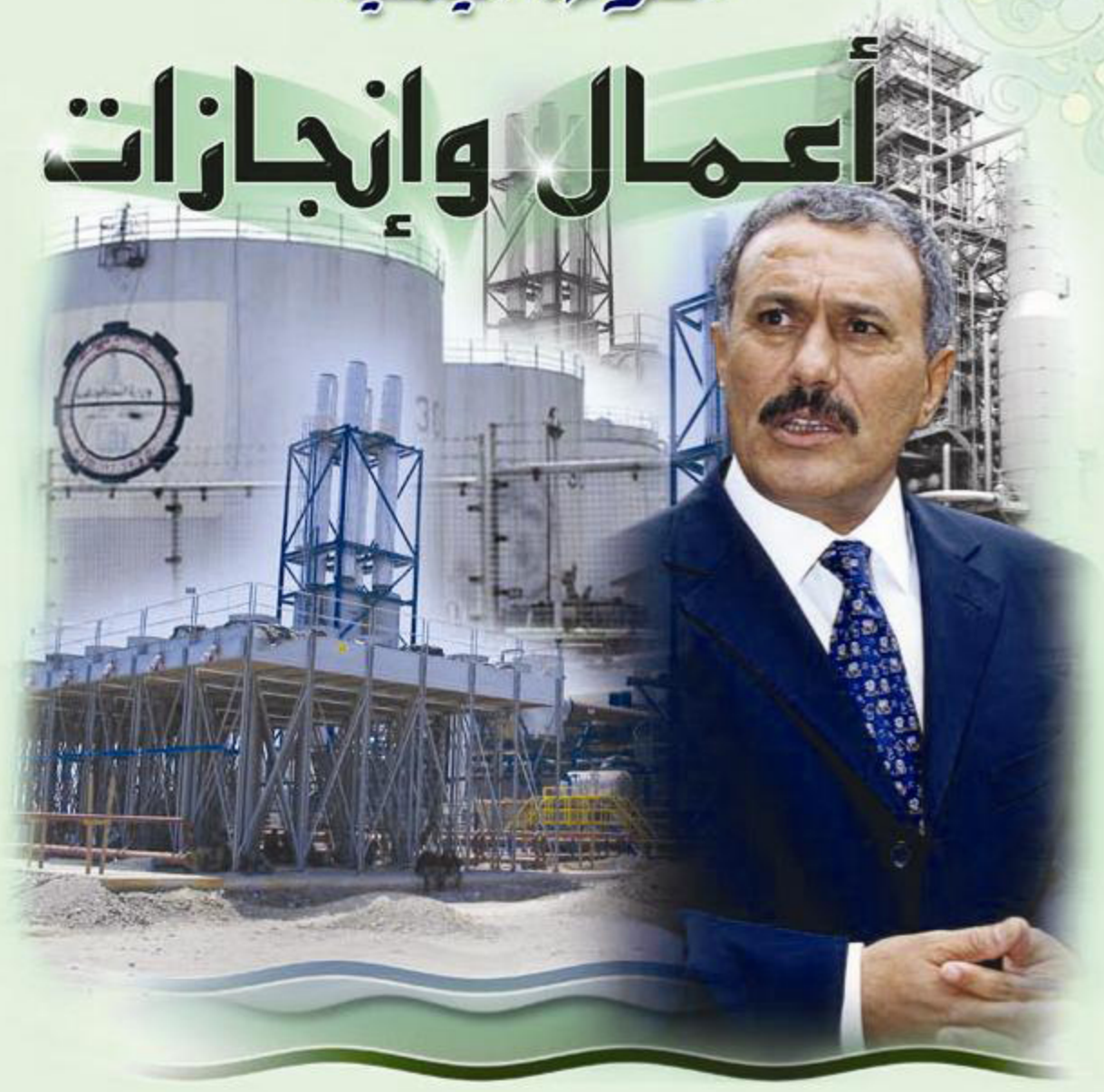

الإستثمار في اليمن

إنجازات كبيرة .. وتطبيقات جادة للنافذة الواحدة

أكد رئيس الهيئة العامة للاستثمار صلاح محمد سعيد المعطر أن الهيئة حققت إنجازات كبيرة في تحسين البيئة الاستثمارية تنفيذاً للبرنامج الانتخابي للفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

وأشار المعطر في حديث لوكالة الأنباء اليمنية إسبأ" أن توجيهات الرئيس بتطبيق نظام النافذة الواحدة لمكن إيجابا على صناع الاستثمار وقد شرعت الهيئة العامة للاستثمار في إعداد مذكرات تفاهم مع الجهات المختصة لوضع آلية التطبيق.. مؤكدا انه سوف يتم تطبيق هذه الآلية في المركز الرئيسي وفي فروع الهيئة في المحافظات الرئيسية. وكذا سيتم تطبيق نفس الآلية مع الجهات الحكومية الأخرى التي لا يوجد لها تمثيل حتى الآن في الهيئة منها الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني ووزارة النقط حرصا على تطبيق مبدأ النافذة الواحد في جميع الجهات الحكومية. منوها بأنه تم عرض هذه الإنجازات على مركز خدمة الاستثمار الأجنبي (FIAS) التابع للبنك الدولي التي أكدت أن هذا النظام من ضمن التطبيقات التي

وبين رئيس الهيئة العامة للاستثمار إن محور البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية وتوجيهاته المتعلقة بضرورة الاهتمام بالعملية الاستثمارية وتلبية الاستثمار سيصحبه كثير من الحلول والمعالجات التي تواجه الاستثمار والمستثمرين.

وقال " الهيئة تعمل على ترجمة البرنامج والتوجيهات بغرض المساهمة في تحسين البيئة الاستثمارية بما يحقق طموحات وتطلعات الهيئة المتمثلة بجذب واستقطاب الاستثمارات العربية والأجنبية ". مؤكدا أن الهيئة اتخذت خطوات عملية وإجراءات تنفيذية لتنفيذ البرنامج الانتخابي في محاوره المتعلقة بالاستثمار من خلال العمل على تشجيع الاستثمار وتقديم كافة التسهيلات للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية.

وأشار المعطر إلى انه تم ضم مركز خدمات المستثمر إلى فرع الهيئة العامة للاستثمار في محافظة عدن وذلك بالتنسيق مع المحافظ وبرنامج تطوير من الوزارة والبنك الدولي بهدف رفع مستوى الأداء وتبسيط الإجراءات وتقديم التسهيلات اللازمة للمستثمرين كمشروع نموذجي تجسيدا لمبدأ النافذة الواحدة في الفروع والشبابيك في المحافظات الأخرى.

وقال " تقوم الهيئة بمتابعة السياسات والإجراءات قصيرة ومتوسطة الأجل اللازمة لتحسين البيئة الاستثمارية والمناخ الاستثماري بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة والتي تهدف إلى إزالة المعوقات والمحدودات التي تواجه الاستثمار والمستثمرين في اليمن في ضوء صحيفة المعوقات التي تم رصدها ودراستها من قبل الحكومة والقطاع الخاص وبعض المؤسسات الدولية المعنية بشؤون الاستثمار والتي منها العمل على رفع المعوقات المتعلقة بقضايا ومنازعات الاستثمار والسعي إلى توفير الطاقة الكهربائية في المناطق الاستثمارية الواعدة وغيرها ".

ولفت إلى أنه ولفترة لم يعد هناك صحيفة معوقات وأن الهيئة تقوم حاليا بإعداد الأسس والمرجعيات القانونية والتنفيذية حول الاستثمار في مجال توليد الطاقة الكهربائية من خلال شركة استثمارية أمريكية وتتوقع وزارة الكهرباء الانتهاء منها خلال أقل من شهرين بمشاركة الهيئة العامة للاستثمار.

ولفت المعطر إلى أن الهيئة وفي إطار المساعدات الفنية التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية تنفذ مشروع تسهيل إجراءات بدء الأعمال التجارية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة والتي يهدف إلى تقليل تكلفة ووقت بدء الأعمال التجارية ورفع بعد الشركات المحلية والقائمين ورفع فرص العمل وتهيئة المناخ الاستثماري في اليمن وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في دعم الاقتصاد الوطني.. مؤكدا أنه تم تخصيص أرض للاستثمار في كافة المحافظات وتوفير الخدمات الأساسية لها.

وفيما يتعلق بتنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية بتسليم الأراضي المخصصة للمشاريع الاستثمارية إلى الهيئة أوضح المعطر أن الهيئة تعمل بإعداد عرض مشترك مع الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني بكافة التنفيذ لتلك التوجيهات عبر تقديم عدد من المقترحات وتشكيل لجان فنية من الهيئتين للقيام بحصر هذه الأراضي المخصصة لإقامة المشاريع الاستثمارية في مختلف محافظات الجمهورية وتسليمها الهيئة العامة للاستثمار للتصرف فيها. لفتاً هذه المشاريع استنادا إلى نص الفقرة (ه) من المادة (٢٨ / أ) من قانون الاستثمار.

وقال " يتم حالياً تسليم الأراضي للمشاريع الاستثمارية من قبل الجهات ذات العلاقة بناء على نموذج طلب أرض لمشروع استثماري معد من قبل الهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني ".

وذكر رئيس الهيئة العامة للاستثمار انه يجري العمل حاليا على إصلاح النظام العقاري من خلال إيجاد التشريعات التي تمكن المستثمرين الأجانب من الاستثمار في مجال العقارات.معبرا عن الهيئة من خلال رؤيتها الاقتصادية وبما يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية الدولية مقترح لمحافظ البنك المركزي اليمني بضرورة إصدار التشريعات اللازمة لإنشاء سوق للأوراق المالية وتعديل قانون البنوك و البنك المركزي بما يضمن استيعاب النشاط المصرفي ضمن الأنشطة الاستثمارية.

وقال " كما تعمل الهيئة على تطوير وتنفيذ خطة متكاملة للاندماج و التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتوفير بيئة استثمارية مواتية للقطاع الخاص التكتيمي للاستفادة من الزايا و الفرص الاستثمارية "

وأضاف " من خلال هذه الإجراءات تقوم الهيئة حاليا بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة إعداد خطة متكاملة للاندماج و التكامل مع دول مجلس التعاون الخليجي وتوفير البيئة الاستثمارية

للأنشطة القطاع الخاص التكتيمي للاستثمار في اليمن. كما تم صدور قرار رئيس بتشكيل لجنة التحضير لمؤتمر فرص الاستثمار برئاسة رئيس الهيئة وعضوية من ممثلي الجهات ذات العلاقة. كما ستقوم الهيئة العامة للاستثمار بالتعاون مع مركز خدمة الاستثمار الأجنبي (FIAS) بإعداد دراسة ترويجية مبنية على دراسات قطاعية تستهدف كبرى الشركات في الدول التكتيمية.

وأكد المعطر أن الهيئة تعمل على تطوير القوانين والإجراءات المتصلة بالاستثمار وفي مقدمتها قانون الاستثمار حيث تمت مراجعة نصوص قانون الاستثمار على ضوء البرنامج الانتخابي للفخامة الأخ رئيس الجمهورية وتقدمت بمصفوفة لهذه التعديلات أمام مجلس إدارة الهيئة تمهيدا لرفعها إلى مجلس الوزراء لإقرارها واستكمال الإجراءات الدستورية لإصدارها ، وسيتم الانتقال مع مركز خدمات الاستثمار الأجنبي التابع للبنك الدولي لإعداد برنامج المساعدات الفنية مدته ثلاث سنوات وبتكلفة ٦ ملايين دولار.

وفيما يخص الاهتمام بتطوير وتحسين الإدارة الحكومية ورفع كفاءة وفاعلية أجهزتها أوضح رئيس الهيئة العامة للاستثمار أن الهيئة تأخذ بإعداد مقترح متكامل لإعادة هيكلة الهيئة بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية والاستثمارية الدولية والمحلية وبرنامج الإصلاح وذلك بعد استخلاص النتائج من دراسة هياكل وتجارب الهيئات في البلدان التي نجحت في هذا المجال.

وقال " سوف يتم تطوير المقترح بالتزامن مع برامج التعاون مع مركز خدمات الاستثمار الأجنبي (FIAS) التابع البنك الدولي ،حيث بدأت الهيئة بإنشاء الوحدات الإدارية في مكاتب رئيس الهيئة حتى يتم إقرار التعديلات لبعد النظر بصورة نهائية بالهيكل الجديد للهيئة بحيث يتوافق ويسّر تلبية الترويج للاستثمار الجديدة والتي سيتم العمل على إعدادها خلال الفترة القليلة القادمة".

وأشار المعطر إلى أن الهيئة تعمل بوضع برنامج لتطوير القاعدة المعلوماتية في الهيئة بحيث تبني كل المعلومات والبيانات التي يحتاجها القطاع الخاص عن البيئة والمعلومات الاستثمارية. بالإضافة إلى إعداد برنامج تدريبي متكامل لموظفي الهيئة لرفع القدرات الإدارية والفنية والتنسيق مع مكتب التعاون الفني الألماني / جي تي زد / ضمن البرنامج التعاون الفني المقدم منهم لتقديم استشاري ألماني يعمل كمستشار لرئيس الهيئة لمدة سنتين.

وأوضح رئيس الهيئة أن هناك تحسن ملحوظ للبيئة الاستثمارية لاعتبار اليمن بيئة منافسة للاستثمار لتوفر المقومات الجاذبة والداعمة لاستقطاب الاستثمار ان إليها والتي تجعلها محط

أنظار المستثمرين العرب والأجانب، لافتاً إلى النتائج الباهرة التي حققتها مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية في الجمهورية اليمنية الذي عقد في ابريل الماضي والحضور الكبير للشركات ورجال الأعمال من دول شقيقة وصديقة وخاصة من دول الخليج العربي والذين تعرفوا من خلاله على الفرص الاستثمارية المغرية والمتعددة المتواجدة في اليمن وحجية الحكومة في تقديم التسهيلات و الدعم للمستثمرين العرب والأجانب، والذي خرج بالتوقيع على عدد من الاتفاقيات لإقامة مشاريع استثمارية في عدد من المجالات الخدمية والإنتاجية.

وكانت الهيئة العامة للاستثمار رخصت الهيئة العامة للاستثمار خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠٠٧م وفروعها ومكاتبها في المحافظات لـ(١٨٢) مشروعا استثماريا بتكلفة إجمالية تقدير بـ / ٢٥١ مليار و ٦٠٨ مليون و ٢٤٢ ألف ريال ستعمل على توفير حوالي / ٥ آلاف و٦٨٨ فرصة عمل مباشرة.

وقد احتلت المشاريع الصناعية أعلى نسبة من هذه المشاريع بنسبة / (٤٨٫٩) في الثلثة يليها القطاع الخدمي بنسبة/ (٣٧٫٦) في الثلثة والقطاع الزراعي بنسبة/ (٧٫٧) في الثلثة ثم القطاع السياحي بنسبة تصلي إلى (١٫٥) في الثلثة وأخيراً القطاع السمكي بنسبة تصلي إلى (٠٫٤) في الثلثة.

مجلس الوزراء
عدد

مسار التنمية في اليمن خلال العقود الأربعة الماضية من عمر ثورتي سبتمبر وأكتوبر

□ إن كلمة التنمية تستعمل اليوم لوصف الحالة الاقتصادية والاجتماعية في بلد معين فيقال عن بلد : انه اقل تنمية او اكثر تنمية، ليس قياسا على مستوى دخل الفرد أو حجم الناتج المحلي الاجمالي فحسب بل قياسا بمدى تمتع مواطني البلد بالخدمات ومتطلبات العيش في مجالات التعليم والصحة والطرق والاتصالات والكهرباء والمياه النقية وفرص العمل.

بقلم الأستاذ /
أحمد محمد صوفان

والحديث عن مسار التنمية – في الغالب الأعم – هو حديث عن تجربة الانتقال من وضع التنمية الاقل الى الوضع الاكثر تنمية أو العكس وهذا التعبير ينطبق على أكثر بلدان العالم سواء في المنطقة العربية أو غيرها من مناطق العالم في آسيا وافريقيا وخلال الأربعين عاما الماضية انتقلت الكثير من بلدان وشعوب العالم من مرحلة التنمية الاقل الى مرحلة التنمية الاكثر. كما مرت بعض البلدان بمسيرة عكسية اما اليمن وبالتحديد المحافظات الشمالية والغربية (إطار الجمهورية العربية اليمنية سابقا) والمحافظات الجنوبية والشرقية عدا عدن (إطار جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقا) فانها (أي اليمن) حالة قد تكون فريدة بين دول العالم المختلفة .. لقد كانت اليمن في نهاية عقد الخمسينات من القرن الماضي تعيش حالة انعدام التنمية وبالتالي فان الحديث عن مسار التنمية غير دقيق. والاصح ان نتحدث عن مرحلة نشوء التنمية في اليمن خلال الاربعين عاما الماضية وبكفي هنا الاستدلال بما جاء في كتاب سياسات التنمية –Develob ment policiesof في الجمهورية العربية اليمنية خلال 1962 وحتى 1986م للدكتور روبرت دبوروس الذي قام بترجمته الاستاذ السفير احمد ضيف الله العزيب. فقد وصف الدكتور بوروس اليمن بالقول : "بدأت عملية بناء الدولة الحديثة والبناء السياسي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في اليمن الشمالي في وقت متأخر".

وأضاف : "لقد كان اليمن الشمالي في عقد الخمسينات قبل قيام الثورة احد اصعب البلدان في العالم إذ لم يتغير من الناحية السياسية مما كان عليه قبل قرنين أو سبعة قرون. وكانت اوضاع اليمن في نهاية عقد الخمسينات تشبه تماما – كما قال الكاتب – اوضاع افغانستان في عام 1900 لقد كان اليمن يعيش بحق خارج إطار القرن العشرين". لقد كان اليمن معزولا تماما عن العالم الخارجي ولم يكن لاستمرار الحياة التقليدية في اليمن مجرد صدفة بل كان اختيارا طوعيا فرضته الرغبة السياسية للامامين يحيى حميد الدين واحمد حميد الدين بالنسبة للمحافظات الشمالية والغربية والرغبة السياسية للمستعمر البريطاني والسلطنات المتشرذمة في المحافظات الجنوبية والشرقية. ولم تكن اليمن في عزلتها المفروضة مكتفية ذاتيا حتى في مجال الغذاء بحيث تبرر العزلة. ولكنها كما ورد في كتاب الاستاذ محمد انعم غالب (عوائق التنمية في اليمن – دراسة لعهد ما قبل الثورة) نقلا عن كتاب ب. و. سيجر "اليمن" والذي ذكر ان اليمن الشمالي حينذاك (الخمسينات) ولاجيال كثيرة مضت كانت تستورد المواد الغذائية وان الواردات من المواد الغذائية كانت قيمتها تزيد عن 100,000 جنية استرليني في سنوات الرخاء وتزيد الى الى ضعف في سنوات الجدب.

ولوصف حال اليمن والشعب اليمني قبل الثورة اورد مقتطفات اخرى من ذلك الكتاب مثل : "لقد كانت المجاعات مألوفة وقد عمل الافتقار الى الوسائل الصحية والعناية الطبية على الحد من نمو السكان وكانت نسبة الوفيات بين الاطفال تصل الى 90% وانتشار الامراض الوبائية في طول البلاد وعرضها امر مألوف والاحوال التعليمية في غاية البؤس فالمدن الرئيسية صنعاء – الحديدة – تعز بها ما هو مفترض ان يكون مدارس حديثة ابتدائية وثانوية. الا ان الواقع ان الاربع المدارس في هذه المدن في حالة فقيرة جدا فليس هناك أي نظام على الاطلاق ولامنهج دراسي.. وفي الارياف . في مراكز بعض المديريات (النواحي والقضوات فقط) قد توجد مدرسة (كتاب) مكون من غرفة واحدة يتولى التدريس فيها معلم واحد. معرفته محدودة في القراءة والكتابة ويتلقى الاطفال فيها تعليما اوليا محصورا في القراءة والكتابة على الواح من الخشب.. ومما يجدر ذكره ان سكان تلك القرى القليلة المحظوظة كانوا هم انفسهم الذين ينفقون على هذه المدارس .. وفي مثل هذا الوضع الصحي والافتقار الى التعليم الحديث تكون النتاجية الفرد منخفضة ويكون الميل الى ابتكار والاقتباس وسائل جديدة منعدما". واضاف الكاتب في وصفه للحياة الاجتماعية : "ان نمط الحياة الذي ساد في اليمن قبل الثورة لم يتغير طابعها عن طابع الحياة القديمة وان هذا النمط من الحياة لايختلف بين الريف والمدينة". ونستدل من ذلك الاقتباس ان اليمن في جانب التعليم والصحة والخدمات من المياه والطرق وغيرها كانت تبعش حياة بائسة لايمكن ان توصف بانها اقل تنمية . . وكذلك الامر بالنسبة لاقتصاديات اليمن. فالكاتب يصف الزراعة بانها كانت الشغل شبه الوحيد للعمالة وكانت تتم بوسائل بدائية جدا اسهمت في تدني الانتاج وآلات الزراعة في عموم مناطق اليمن كانت المحراث البدوي.

اما الصناعة فكانت محدودة جدا وبدائية. والصناعة التحويلية اقتصرت على مصنع وحيد للنسيج (مصنع باجل) والذي افتتح في اواخر الخمسينات. بالإضافة الى الصناعات البدائية دباغة الجلود وبعض الملابس الجلدية وصناعة الحبال والحصير للاستعمال المحلي. والصناعات الاستخراجية كانت محصورة في استخراج الملح في الصليف الذي بدأ العمل فيه منذ عام 1953م وتوقف عام 1955م. وحسب ما اورده الاستاذ محمد انعم غالب في كتابه عن المواصلات فان الطرق كانت عبارة عن ممرات ومنحدرات طرق للقوافل قديمة ووعرة وان الطريق الوحيد المعبد كان طريق طوله 8 كيلومترات يربط بين مدينة تعز ومطارها وكذلك طريق الضاء – تعز والتي تهدمت بمجرد الانتهاء منها وطريق الحديدة – صنعاء والتي شارف انجازها عند قيام الثورة بقرض من الحكومة الصينية .. اما الموانئ فلم يكن هناك أي ميناء حديث وكانت هناك شركة ملاحة مختلطة تمتلك ثلاث بواخر صغيرة لاتتجاوز حمولتها 1500 طن. اما المطارات فكانت عبارة عن قطع من الاراضي غير المعبدة. بلا انوار ولامكاتيات وكانت هناك خمس طائرات صغيرة تستعمل في الغالب لنقل افراد الاسرة المالكة .. اما الاتصالات فكان هناك السلك وهو من مخلفات العهد التركي والبريد كان خدمة محدودة وغير منتشرة.

وقد خلص الكاتب الى حقيقة ان الاوضاع الاقتصادية لليمن قبل الثورة لم تكن تقي الا بدرجة الكفاف في حدها الادنى وكانت المعاملات في الغالب تتم عبر اسلوب المقايضات ولم يكن هناك نظام مالي أو نقدي. وقد اقتصر النظام النقدي على استخدام ريال ماريا تريزا الذي كان يسك في تريستا بايطاليا.

مما سبق نخلص الى القول : ان اليمن قبل قيام ثورة 26 سبتمبر كان منعدم التنمية وكذلك الحال بالنسبة لما كان يعرف بالسلطنات في المحافظات الشرقية والجنوبية (عدا مدينة عدن) وحتى جلاء الاستعمار البريطاني والاستقلال وقيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في اواخر الستينات.

ولان التنمية – كما حددها الدكتور يوسف صائغ في كتابه (الفكر الاقتصادي العربي) – بانها وصف لمفهوم معياري يشترط وجود تحول هام في القوى والمجالات يؤدي الى سلسلة من التحولات في هذه القوى والمجالات وفي الاداء الاقتصادي .. وبناءً عليه فان ثورة 26 سبتمبر 1962م في الشمال وقيام الجمهورية العربية اليمنية وثورة 14 أكتوبر التي ادت الى الاستقلال في الجنوب وتوحد السلطنات وقيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية هذان الحدثان هما اللذان غيرا مجرى التاريخ واوجدا المناخ اللازم للتحول ودخول اليمن بشطريها

مرحلة التنمية ابتداء.

وفي السنوات الاولى لقيام الجمهورية العربية اليمنية في الشمال ورغم الدخول في حرب اهلية طاحنة استمرت حوالي ثمان سنوات استطاعت حكومة الثورة انجاز الكثير لتحويل نظم القرون الوسطى للدولة الى مؤسسات حديثة وكان للوجود المصري في اليمن ايجابياته العديدة .. ففي ظل الافتقار شبه التام الى الكوادر الادارية والاقتصادية الوطنية شكل تواجد الخبراء المصريين عونا كبيرا مكن الدولة من انشاء نظم اقتصادية ومؤسسات للدولة وتكونت ما يمكن تسميتها بداية لدخول القرن العشرين. فعلاوة على تشكيل وزارات وادارات حكومية والبدء بتنظيمها تم تأسيس عدد من الشركات الخاصة والحكومية والمختلطة فتأسست شركة التجارة وشركة النفط وشركة التبغ والكبريت وشركة الاسمنت وشركة البنك اليمن للانشاء والتعمير وشركة القطن وشركة الملح وشركة الطيران وشركة النقل البري .. الا ان تداعيات الخلافات السياسية داخل النظام الجمهوري والمواجهة مع الملكيين في الحرب الاهلية لم تمكن هذه الانطلة القلقسة من اداء دورها بالشكل المطلوب وتوجهت الامكانيات الشحيحة الى دعم الجهود الحربي اكثر من التوجه نحو البدء بمهام ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولم يكن ذلك اختيارا بل ضرورة املتها الظروف السياسية الصعبة التي وجدت حينذاك .. ورغم ان خطوات وانجازات لابأس بها تحققت خلال الفترة من عام 1963 الى 1970 في مجالات التعليم والصحة والمرافق العامة الخدمية كالطرق والكهرباء والاتصالات والموانئ، وتشكيل القاعدة الانتاجية الاقتصادية في الزراعة والصناعة والنقل والخدمات المساعدة وبدء العمل بنظام نقدي ومالي الا ان الجهد التنموي المؤسسي الدون في شكل خطط ومعلومات وبيانات يمكن الاستدلال بها لم يتم الا مع بدء السبعينات. فقد اعلنت في عام 1973 اول خطة للتنمية تم تسميتها بالبرنامج الاتصالي الثلاثي (1973 1976 .. هذا في شمال الوطن اما في جنوب الوطن (1) فقد كانت اهم الانجازات الحكومية الجديدة تكوين الدولة وتوحيد السلطات. وخلال الفترة من 30نوفمبر 1967 وحتى عام 1971تركزت الجهود على اقامة كيان الدولة. وفي عام 1971 اعلنت اول خطة للتنمية في الجنوب سميت بالخطة الثلاثية.

وعليه يمكن القول ان بداية عملية التنمية المخططة في اليمن شمالا وجنوبا (عدا عدن) بدأت تقريبا في الفترة نفسها وفيما يلي نوضح اهم سمات هذه المسيرة خلال المرحلة من 1970 وحتى اتمام الوحدة المباركة وقيام الجمهورية اليمنية في عام 1990م. ومن ثم خلال مرحلة ما بعد الوحدة من عام 1990م وحتى عام 2002 الراهن على النحول التالي:

أولاً : خطط التنمية في جنوب الوطن (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)

بدأ العمل بخطط التنمية في عام 1971 وحتى عام 1990م وضعت الدولة الخطط التالية:

- الخطة الثلاثية 1971 – 1974.
- الخطة الخمسية الاولى من عام 1974 – 1979.
- خطة المرحلة الانتقالية من 1979 – 1980.
- الخطة الخمسية من 1981 – 1985.
- الخطة الخمسية الثالثة من 1986 – 1990.

ولان مجال الحديث ليس وصف السياسات والبرامج التي تم وضعها والمنهجية والفلسفة التي تم اتباعها فان حديثي سيقتصر عما تحقق من منجزات في جانبي الصحة والتعليم على اعتبار انهما اهم مؤشرين لقياس مستوى التنمية البشرية وفقا للبيانات الرسمية المعلنة وتلك وفقا لما اورده الاستاذ محمد سعيد طاقر في بحثه "التنمية في اليمن" القدم الى المؤتمر الاقتصادي اليمني مايو 1995.

1 – تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي : ارتفع معدل نصيب الفرد من 45,8 دينار في عام 1971 الى 4 و125 دينار الذي تم توقع تحقيقه في نهاية عام 1990م.

2 – في مجال التعليم : الزيادة في المنشآت التعليمية في الفترة من عام 1970 وحتى 1987 بلغت 250 مدرسة بمعدل 13,8 مدرسة في كل سنة .. بلغت الزيادة السنوية في عدد الطلاب في جميع المراحل الاساسية والثانوية والجامعية ومحو الامية 10,751 طالبا سنويا خلال الفترة منذ 1971م وحتى نهاية عام 1988.

3 – في مجال الصحة : كان عدد المستشفيات في عام 1970 (24) وصل الى (32) في عام 1988م.

- مراكز الصحة زادت من 4 مراكز الى 24 مركزا.
- عدد الاطباء زاد من 107 الى 729 طبيبا.
- وخلال الفترة من 1965 وحتى 1988 انخفض عدد السكان لكل طبيب من 12870 الى 4370 لكل طبيب.
- اما وفيات الاطفال فقد انخفضت من 7,91% الى 8,11%.

4 – حجم الانجاز في بقية المجالات لضيق الوقت لم تتوفر لدينا البيانات وتاليا ما يؤخذ مؤشرات التعليم والصحة كقياس لمستوى ما تحقق من انجاز على مستوى التنمية الانسانية (البشرية) وهي جوهر عملية التنمية.

ثانيا : خطط التنمية في شمال الوطن (الجمهورية العربية اليمنية) :

بدأ العمل بخطط التنمية في عام 1973 وقد وضعت الدولة الخطط التالية:

- البرنامج الاتصالي الثلاثي 1973 وحتى 1976.
- الخطة الخمسية الاولى 1976 وحتى 1981.
- الخطة الخمسية الثانية 1982 وحتى 1986 .
- الخطة الخمسية الثالثة 1987 وحتى 1991.

ولن نتحدث عن الاهداف والاستراتيجيات والآليات التي ارتكزت عليها تلك الخطط ونكتفي باستعراض اهم مؤشرات الانجاز المرتبطة بالتنمية البشرية وبالذات في مجال التعليم والصحة التي تحققت وفقا للبيانات الاحصائية الرسمية.

1 – معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي:

ارتفع معدل دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من 65 دولارا امريكياً في عام 1969 الى 113 دولارا في عام 1973 ليصل الى 636 دولارا في عام 1988 (وارودهنا ان اشير الى ان هناك اشكالية فنية في احتساب معدل دخل الفرد في 1988 نتيجة لتعددية اسعار صرف الدولار والمنهجية الاحصائية المتبعة).

2 – في مجال التعليم :

- زاد عدد الطلاب في الجمهورية العربية اليمنية خلال الفترة من 1963 وحتى عام 1988 بنسبة 798% وبمتوسط سنوي بلغ 72,000 طالب كما زاد عدد المدارس خلال الفترة من 1973 وحتى 1988 بمتوسط سنوي بلغ 3,397 مدرسة وتحققت اكبر الزيادات في اعداد الطلاب والمدارس خلال السنوات من عام 1982 وحتى 1988.

3 – في مجال الصحة :

- ارتفع عدد المستشفيات الحكومية خلال 1973 وحتى 1988 من 31 مستشفى الى 39 مستشفى.
- ارتفع عدد المراكز الصحية من 13 مركزا في عام 1973 الى 297 مركزا. وزاد عدد الوحدات الصحية من لاشيء الى 361 وحدة. كما ارتفع عدد الاطباء من 265 الى 1393 طبيبا. وخلال الفترة من منتصف الخمسينات وحتى 1988 انخفض معدل وفيات الاطفال من 90% الى 8,12% اما عدد السكان لكل طبيب فقد انخفض من 56150 لكل طبيب الى 6010 لكل طبيب.

- اما في قطاعات الخدمات الاقتصادية والبنية التحتية فقد تحققت للمحافظات الشمالية انجازات كبيرة وبالذات خلال الفترة من 1980 الى 1988 في مجالات المياه والصرف الصحي والكهرباء والطرق والموانيء والمصارف والمنشآت التعليمية الجامعية وغيرها من المرافق والبنية الاساسية.

مسار التنمية في الجمهورية اليمنية :

لقد اوضحنا فيما سبق ان اليمن شمالا وجنوبا انتقلت من مرحلة ما اسميناه بانعدام التنمية في الستينات الى مرحلة يمكن ان نطلق عليها مرحلة التنمية المتواضعة في بداية التسعينات.. وخلال الاثني عشر عاما الماضي استمرت عملية النهوض التنموي في مسيرتها بتواضع شديد نتيجة الصعوبات الجمة التي اعاقت مسيرتها وبالتحديد خلال الفترة من عام 1990 وحتى عام 1995وتمثلت اهم معوقات مسيرة التنمية في مرحلة الدمج المؤسسي للدولتين (الشمال والجنوب) وما اعقبها من خلافات سياسية وتشتت الارادة السياسية التي تزافقت مع صعوبات اقتصادية بالغة وقد سميت الفترة بمرحلة اللاتخطيط واللاتنمية.

ومنذ عام 1996 استعادت مسيرة التنمية خطواتها لتحقيق إنجازات هامة عديدة في كافة القطاعات والميني الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفي نهاية عام 1996وضعت اول خطة خمسية للتنمية في الجمهورية اليمنية وقد تحقق في نمو الفترة من 1996 وحتى نهاية عام 2001 الكثير نورد فيما يلي بعض المؤشرات الدالة عليه:

في المجال الكلي :

1 – النمو الاقتصادي .. تحقق نمو اقتصادي ملحوظ وبمعدل 5و5% سنويا فارتفع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من 541 مليار ريال الى 666 مليار ريال تقريبا.

2 – ارتفع الانفاق الاستثماري للدولة من 5,11% الى 7و15%.

3 – حقق الدخل القومي الناتج متوسط نمو حقيقي بلغ 7% سنويا.

4 – ارتفع حجم الانفاق على التعليم كنسبة من الانفاق العام من 2و19% الى 9و21% لتصبح اليمن من اعلى الدول انفاقا على التعليم من حيث نسبته الى الانفاق العام وكذلك ارتفع الانفاق على الصحة من 8و3% الى 7و4%.

5 – انخفض الانفاق على خدمة الدين العام من 8و12% في عام 1995م بالرغم من وجود استحقاقات كبيرة لم تسدد لينخفض الى 2و8 % (مع استبعاب خدمات الديون).

6 – ارتفع صافي الاصول الخارجية للجهاز المصرفي من 319 مليون دولار (برغم وجود التزامات قائمة غير مدفوعة) ليصل الى 013و3% في نهاية عام 2000 بعد سداد كافة الالتزامات المتراكمة.

في المجال القطاعي :

1 – ارتفع انتاج النفط من 344 إلف برميل في 1995 ليصل الى 436 الف برميل في عام 2000م.

2 – ازداد الانتاج السمكي بمعدل سنوي بلغ 3و12% خلال سنوات الخطة.

3 – ارتفع الناتج الصالي بمعدل سنوي بلغ 6و2%.

4 – تحقق نمو سنوي بلغ 9و7% في الخدمات السياحية برغم الظروف الصعبة التي مرت بهذا القطاع في السنوات من عام 1998 وحتى 2001.

5 – تحقق نمو سنوي في مجال خدمات الكهرباء وبواقع 4و6% وارتفع عدد المشتركين خلال 1995 الى 2000 من 542,000 إلف مشترك الى 800 الف مشترك.

6 – ارتفع عدد التوصيلات العامة للشبكات المياه بحوالي 3و6% سنويا كما ارتفعت نسبة التغطية بشبكات الصرف الصحي خلال الفترة من 1996 حتى 2000 بواقع 139%.

7 – ازدادت اطوال الطرق الاسفلتية من 5052 كيلو في عام 1995 الى 6و589 كيلومترا في عام 2000 بمتوسط نمو 4و5% سنويا، اما الطرق الحصوية فقد ازدادت بنسبة نمو 7و10% سنويا ويصل اجمالي اطوال الطرق الترابية القائمة حاليا الى اكثر من 60 الف كيلومتر.

8 – ازدادت حركة السفن الواصلة الى اليمن من 407و2 سفينة خلال عام 1995 لتصل الى 90934 سفينة خلال عام 2000.

9 – ارتفعت السعة الهاتفية من 499و242 خط في 1995 الى 736و460 خط في عام 2000.

10 – ازداد عدد المستشفيات الحكومية من 81 مستشفى عام 1995 الى 116 مستشفى في عام 2001 وازدادت الوحدات الصحية من 927 الى 1821 وحدة صحية وازدادت المراكز الصحية الاولية الى 574 مركزا وازدادت مراكز الامومة والطفولة من مركزين اثنين في 1995 الى 261 مركزا في عام 2000 وزاد عدد الاطباء من 3300 طبيب في 1995 الى 4700 طبيب.

11 – **التعليم :**

- ارتفع عدد الطلبة بنين وبنات، الملتحقين بالتعليم الاساسي من 000,600و2 – 000,551و3 طالب وطالبة.

- اما في المستوى الثانوي فقد ارتفع عدد الطلبة من 280,000 في عام 1996 ليصل الى 485و464 طالبا وطالبة في المستوى الثانوي.

- ارتفع عدد الفتيات في التعليم الاساسي خلال الفترة من 1996 – 2001 من 838,000 – 000,236و1 طالبة.

- ارتفع عدد الملتحقين بالتعليم الجامعي من 87,000 في عام 1996 الى 184,000 في 2001.

الإخوة والاخوات :

لقد استطاعت اليمن ان تنطلق خلال الاربعين عاما الماضية من مرحلة العدم التنمية الى مرحلة التنمية ومع اعتراقنا بوجود عدد من الظروف والتحديات الطبيعية والاشكاليات الموضوعية والذاتية التي تواجه مسيرة التنمية فان العجلة ماضية الى الامام وبوتيرة عالية في ظل القايدة السياسية الحكيمة لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح وبالاستقرار والارادة السياسية الموحدة والتحديث المؤسسي ستحقق التطلعات.

ليحفظ الله اليمن وشعبها ورئيسها ويديم عجلة نموها في السير الى الأمام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

←

وزير الخدمة المدنية:

قطعنا شوطا كبيرا في تنفيذ ما جاء في مصفوفة البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس

أكد الأخ حمود خالد الصوفي، وزير الخدمة المدنية والتأمينات أن وزارة الخدمة قطعت شوطا كبيرا خلال العام الماضي في تنفيذ ما جاء في البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، فيما يتعلق بإصلاح وتحديث الإدارة الحكومية وتطوير البنية التشريعية وتعزيز القدرات المؤسسية، و تطوير وتحسين الإدارة ومكافحة الفساد، إلى جانب الاهتمام بموظفي الدولة، وتجسيد مبدأ العدالة والشفافية والمساءلة في التوظيف.

و قال الصوفي: "إن المتتبع العادي للإصلاحات الإدارية والمؤسسية التي قادها فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لبناء دولة المؤسسات سوف يجد أن التوجهات والسياسات التي تضمنها برنامجه الانتخابي للانتخابات الرئاسية 2006م لم تعد للمزايدة السياسية يهدف كسب أصوات الناخبين ولم تكن وليدة تلك اللحظة ولكنها توجهات وسياسات نابعة عن قناعة مطلقة ورغبة صادقة في الاستمرار في نهج التحديث والتطوير لبناء دولة المؤسسات والتي بدأت منذ اللحظة الأولى لتوليه منصب رئاسة الجمهورية عبر بوابة السلطة التشريعية والتي مثلت منعطفا هاما للتخلص من ثقافة الانقلابات ومن الحكم الشمولي وبداية حقيقية نحو التحول الاستراتيجي لبناء دولة يمنية حديثة وخلال مسيرته تمكن بالانتقال الى تأسيس وتعزيز النهج الديمقراطي وحرية الرأي والتعبير وتوسيع نطاق المشاركة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص".

إطلاق المرحلة الثانية من الإستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات ابتداء من أكتوبر المقبل

وأضاف: "واليوم لا يستطيع احد ان ينكر ان اليمن تدار من رئيس جمهورية منتخب وسلطة تشريعية منتخبة وسلطة قضائية مستقلة وسلطة محلية منتخبة، وتدير شئونها حكومة يشكلها الحزب الذي يحصل على الأغلبية البرلمانية، وان حق المشاركة وحرية الرأي والتعبير والحفاظ على الحقوق العامة والخاصة يكفلها الدستور وغيرها من الإصلاحات الإدارية والمؤسسية التي توفرت بوجودها مقومات دولة المؤسسات".

مؤكدا: ان البرنامج الانتخابي لرئيس بقامة الأخ علي عبدالله صالح وبتاريخه الحافل بالمنجزات، لا يمكن ان يكون برنامجا للدعاية السياسية وانما برنامجا للتنفيذ، وقال: "من اجل ذلك وبتوجيهات من فخامة الأخ الرئيس قامت الحكومة بوضع مصفوفة زمنية ومحددة للجهات المسؤولة بكافة التوجهات والسياسات التي تضمنها البرنامج الانتخابي ووضعت لتنفيذها كافة الآليات والأدوات وحشدت لها الموارد".

وأضاف الوزير: "وتجسيد لمبادئ الشفافية والمساءلة التي تمثل احد توجهات البرنامج الانتخابي وجه فخامة الرئيس بوضع آليات للرقابة والتقييم والقيام بنشر مستوى التنفيذ، قامت وزارة الخدمة المدنية والتأمينات مثل غيرها من الوزارات بتقييم مستوى تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس في نهاية العام الأول من تاريخ الانتخابات الرئاسية في سبتمبر 2006م في عدد من المحاور وهي: إصلاح وتحديث الإدارة الحكومية وتطوير البنية التشريعية وتعزيز القدرات المؤسسية، تطوير وتحسين الإدارة ومكافحة الفساد، الاهتمام بموظفي الدولة بالاهتمام بالكادر التعليمي والتربوي والصحي وتجسيد مبدأ العدالة والشفافية والمساءلة في التوظيف.

وحول المهام المنفذة في إطار المحاور الخاصة بإصلاح وتحديث الإدارة الحكومية وتطوير البنية التشريعية وتعزيز القدرات المؤسسية، أوضح وزير الخدمة المدنية انه تم تحقيق الآتي:

1- في مجال مراجعة دور وظيفة الدولة بما يكفل إفساح مجال أوسع لدور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، حيث تم انجاز الدراسة الخاصة بمراجعة دور ووظيفة الدولة والتي تضمنت تحديد الأدوار والوظائف التي سوف تحتفظ بها الحكومة وتوزيعها بين السلطتين المركزية والمحلية وتحديد عدد الوزارات والهيئات والمؤسسات .. الخ والأدوار والوظائف لكل وحدة من وحدات الخدمة العامة، وتحديد الأدوار والوظائف التي سوف تتخلى عنها لصالح القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وتشكيل لجنة عليا وفنية قانونية لدراسة النتائج التي خرجت بها الدراسة.

2- في مجال تطوير البناء الهيكلي والمؤسسي للجهاز الإداري للدولة بما يعزز التفاعل والتكامل بين مؤسسات الدولة ووحداتها الإدارية وإلغاء مظاهر الازدواج الإداري والوظيفي تم مواصلة اعمال بناء وهيكلة الأجهزة الحكومية المختارة حيث جرى انجاز عدة مهام وهي: استكمال الدراسة الخاصة بإعادة بناء وهيكلة وزارة الخدمة المدنية والتأمينات وإعداد اللائحة التنظيمية للوزارة وقرارها من مجلس الوزراء، استكمال الدراسة الخاصة بإعادة بناء وهيكلة مصلحة الضرائب وإعداد اللائحة التنظيمية للمصلحة في ضوء نتائج الدراسة وبما يتوافق مع المستجدات والتطورات في العمل الضريبي وقرارها من مجلس الوزراء، استكمال الدراسة الخاصة بإعادة بناء وهيكلة مصلحة الجمارك وإعداد مشروع الهيكل واللائحة التنظيمية وفقا لنتائج الدراسة، وكذا انجاز 80% من الدراسات في كل من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ووزارة الصحة العامة والسكان وزارة الشئون الاجتماعية واعمل والهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد".

وفي مجال إعادة بناء وهيكلة بقية الأجهزة الحكومية فأشار وزير الخدمة المدنية والتأمينات إلى انه تم تحقيق العديد من الانجازات ففي المشاركة في إعادة هيكلة وتقييم أداء الصناديق الخاصة بموجب أمر مجلس الوزراء رقم (55) لسنة 2007م، تم تقديم الدعم الفني والاستشاري لإعادة بناء وهيكلة وزارة المياه والبيئة، ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة التربية والتعليم ،ووزارة الصناعة والتجارة، إلى جانب مراجعة الهياكل التنظيمية والوظيفية وإعادة الإنشاء والتنظيم لعدد (10) وحدات ومراجعة الهياكل التنظيمية وقرارات إنشاء كليات المجتمع.

أما في مجال ترشيد حجم الموظفين فأشار الصوفي إلى ان وزارة الخدمة المدنية والتأمينات قامت بتنفيذ المرحلة الأولى من برنامج تخفيض الموظفين الفائضين للفترة من 2006- حتى 2007م، كما قامت بتهيئة صندوق الخدمة المدنية للقيام باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة العمالة الفائضة الناتجة عن إعادة الهيكلة، ما مكن من تنفيذ برنامج تخفيض الموظفين الفائضين للفترة 2007-2006م، الذي استهدف (12278) موظفا لدى (72) وحدة من الوحدات الاقتصادية المتعثرة يتوزعون من حيث نوع المعالجات على النحو التالي: الإحالة إلى التقاعد لعدد (1823) موظفاً ونسبة 15% من الموظفين البالغين أجيل التقاعد والمتوفين، إعادة توزيع عدد (288) موظفا ونسبة (2%) على وحدات الخدمة المدنية والإحالة إلى صندوق الخدمة المدنية لـ (10167) موظف بنسبة 82% - تنفيذ المعالجات بحسب نظام الصندوق لعدد (7413) موظف من الموظفين الفائضين لدى (44) وحدة من الوحدات الاقتصادية المتعثرة وبتكلفة إجمالية مليارين و18 مليونا و270 الفا و490 ريالا، موزعة على النحو التالي: -

- التعويض المالي لعدد (502) موظفين ونسبة (7%) وبتكلفة 827 مليونا و180 ألفاً و409 ريالات.
- التقاعد المبكر لعدد (6911) موظفاً ونسبة 93% وتكلفة شراء سنوات الخدمة الاختيارية بلغت مليارا و191 مليونا و90 ألف ريال.
- تنزيل مرتبات الموظفين الفائضين الذي تم تخفيضهم حتى أغسطس 2007م والبالغ عددهم (9236) موظفا من الموازنة العامة للدولة بمبلغ مليارين و810 ملايين و265 الف ريال سنويا موزعة على النحو التالي: -

بالعبور أجل التقاعد وعددهم (1823) موظفاً وبمبلغ إجمالي الرتبات السنوية 568 مليونا و842 ألف ريال.

التقاعد المبكر والتعويض المالي عدد الموظفين بلغ (7413) وإجمالي المرتبات السنوية مليارين و241 مليونا و332 ألف ريال.

- تحقيق وفورات مالية للموازنة العامة للدولة نتيجة تنفيذ برنامج تخفيض الموظفين الفائضين يصل بقدر يبلغ 17 مليارا و423 مليونا و276 ألف ريال لعدد (7413) موظفا.

- بلغت نسبة الإنجاز في إحالة الموظفين الفائضين (82%) من إجمالي الموظفين الفائضين المستهدف إحالتهم خلال المرحلة، فيما بلغت نسبة الإنجاز لهم تخفيض الموظفين الفائضين (72%) من إجمالي الموظفين المستهدف تخفيضهم خلال المرحلة الأولى.

- إعادة توزيع الموظفين من وحدات السلطة المحلية والانتهاء من إعادة مشروع نظام البدل الخاص بالقطاعين المدني والعسكري، وتكلفة شراء استكمال إعادة توزيع الموظفين من مراكز المدن إلى الأرياف.

أما في مجال بناء القدرات المؤسسية في الجهاز الحكومي أوضح وزير الخدمة المدنية والتأمينات ان وزارته قامت بعقد دورات تدريبية استهدفت الوزراء ونواب الوزراء ورؤساء الهيئات والمؤسسات والشركات ووكلاء الوزارات في السلطتين المركزية والمحلية، كما تم إعداد نظامي المراجعة الداخلية وتقييم الأداء المؤسسي، إلى جانب البدء بإعادة بناء وهيكلة المعهد الوطني للعلوم الإدارية، وتعزيز قدرات المعهد المالي وتزويده بالإمكانيات المادية والبشرية في ضوء إستراتيجية إصلاح الإدارة المالية العامة وعقد عددا من الدورات في الداخل والخارج شملت موظفين من مختلف الوظائف والمستويات.

وفي مجال تدوير الوظيفة العامة في المراكز القيادية و الالتزام بمعايير الكفاءة و النزاهة في اختيار الموظف العام أشار الصوفي إلى أن وزارته قامت بإعداد وتطبيق نظام التعيين في الوظيفة العامة و البدء بإعداد نظام تقييم الأداء الوظيفي ونظام توصيف و تصنيف الوظائف وقانون التدوير الوظيفي وقانون الخدمة العامة، كما قامت بتدوير الموظفين في وظائف السلطة العليا و الإدارة العليا و الإشرافية والتنفيذية في الوحدات العامة على مستوى السلطة المركزية و السلطة المحلية حيث صدر أكثر من 400 قرار جمهوري وقرار رئيس الوزراء، إلى جانب تدوير الموظفين في وظائف الإدارة الإشرافية و التنفيذية في الوظائف الفنية بإدارة المال العام وإدارة الموارد البشرية وفي تقديم الخدمات الحكومية و الموظفين في الموانئ الجوية و البحرية و البرية.

أما في مجال مواصلة الاهتمام بالكفاءات الوطنية من ذوي التخصصات العلمية و الإدارية والمهنية و تطوير قدراتهم و استقطابهم للاستفادة منهم في مجال تطوير الإدارة الحكومية وفي إطار تطبيق مبدأ (الشخص المناسب

برنامج الرئيس الانتخابي لم يكن للمزايدة السياسية وكسب أصوات الناخبين وإنما رغبة صادقة للاستمرار بنهج التحديث والتطوير لبناء دولة المؤسسات

←

تم معالجة موضوع الاشتراكات التأمينية لعمال الشحن والتفريغ بميناء عدن وكذا وضع أجور عمال صندوق النظافة والتحسين بالمحافظات

في الاشكال المناسب) قال وزير الخدمة المدنية والتأمينات انه تم إعداد نظام للمفاضلة بين المتقدمين لشغل التبادل الثقافي على أساس تنافسي عطيفا لمبدأ تكافؤ الفرص اسلام الاعلان عن منح التبادل الثقافي و تنفيذ عملية المفاضلة الآلية، وأعربت الوزارة عملية الإيفاد للمرشحين الذين فحيوها في اختيار عملية المفاضلة و الذين وفقوا في الحصول على قبول من الجامعات المختلفة، إلى جانب شروعها في توجيه الجهات الحكومية لإعداد خطط سنوية للتأهيل الوظيفي مما يتيح الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من أجل تنمية

بشرية متوازنة تلبية الاحتياجات من التخصصات العلمية .

وفي مجال تطوير نظم وتقنيات المعلومات بما يساعد على سلاسة التخطيط و اتخاذ القرار الإداري أشار حمود خالد الصوفي إلى أن وزارة الخدمة المدنية والتأمينات استكمال الربط الشبكي لقاعدة البيانات المركزية مع قواعد البيانات الفرعية في أمانة العاصمة و المحافظات، كما استكملت توفير قاعدة معلومات صحيحة و محدثة عن طالبي العمل في الجهاز الحكومي من خلال تطوير نظام التسجيل لطالبي العمل والذي بلغ عددهم في عام 2006م (132,024) طالب عمل، كما تم استكمال الربط الشبكة لقاعدة بيانات المسجلين لطلب العمل في كافة مكاتب الخدمة المدنية بأمانة العاصمة و المحافظات، إلى جانب ما قامت به وزارة الخدمة المدنية والتأمينات من أعمال مراجعة الموازنة المعتمدة لعامي 2005م ، 2006م من حيث الإعتمادات و عدد الموظفين مع الإصلاحات التي تمت قبل وأثناء تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للأجور و المرتبات و إعداد موازنة عام 2007 م والإطار العام لمشروع موازنة عام 2008 وفقا لنتائج التنفيذ الفعلي للإستراتيجية و الإصلاحات التي تحققت و تنزيل الوفورات المحققة نتيجة لذلك.

وفيما يتعلق بالمهام المنفذة في إطار محور تطوير و تحسين الإدارة و مكافحة الفساد قال وزير الخدمة المدنية والتأمينات أن ان الوزارة أنجزت في مجال تعزيز الشفافية في جميع المعاملات و الإجراءات الحكومية و تبسيط و تسهيل إجراءات المعاملات الخدمية والحكومية لتمكين المواطنين من الحصول على المعلومات و الخدمات بسهولة ويسر وفي مواعيد زمنية محددة، وذلك من خلال ما يلي :

إعداد أدلة الخدمات الحكومية لأكثر من (1200) خدمة حكومية من الخدمات المقدمة إلى المواطنين و القطاع الخاص تتضمن البيانات التي تتيح للفرد معرفة من أين يبدء حيث تتضمن (مكان تقديم الخدمة وشروط الحصول على الوثائق و الرسوم المطلوبة و تحديد زمن تقديم الخدمة) بالإضافة إلى الإرشادات التي يجب ان يتبعها المستفيد من الحصول على الخدمة.

- إصدار ونشر أدلة الخدمات بمختلف الوسائل وتوفيرها في الأكشاك و المكتبات محلياً والإعلان عنها في وسائل الإعلام المختلفة ووضعها على لوحات إرشادية في مداخل الوحدات وأمام القطاعات والإدارات العامة بتقديم الخدمات.

- تفعيل نظام السكرتارية العامة في استلام وتداول وتسليم المعاملات في عدد من الوحدات.

- انجاز 60 % من المرحلة الأولى من برنامج التحديث و الإبداع في تطوير الخدمات العامة و التي اشتملت على المشروعات الإبداعية التالية :- مشروع خدمة المواطنين بالهيئة العامة لتطوير المدني و الإسكاد (معلز المكلا) مشروع إدارة المعلومات للبعثات الخارجية في وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، مشروع تنسيق المعاملات في المؤسسة العامة للاتصالات، مشروع المصرف الآلي في الهيئة العامة للبريد، مشروع تحديث خدمات الطوارئ في المستشفى الجمهوري بأمانة العاصمة، مشروع خدمات الجمهور في وزارة الخدمة المدنية.

ولفت الصوفي إلى أن الوزارة بدأت تطبيق نظام الشباك الواحد في تقديم الخدمات في عدد من الوحدات والخدمات الحكومية وإنشاء نظام إلكتروني لإجراء المعاملات والبدء بتطبيقه على فروع الشركات الأجنبية ويتم العمل حالياً على تنفيذ توجيهات فخامة الأخ الرئيس بالعمل بنظام النافذة الواحدة لتقديم كافة خدمات الاستثمار.

أما في مجال تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة في مناحي العمل الحكومي وتعزيز آليات الرقابة على التعيين في الوظائف الحكومية فقد قال الصوفي ان وزارة الخدمة المدنية قد قامت بتشكيل

لجنة فنية لمراجعة لائحة مجلس التأديب، و إعداد نظام التعيين في الوظائف العامة صدر بقرار رئيس الوزراء رقم (149) لسنة 2007م، الى جانب إعداد اللائحة التنفيذية لقانون نظام الوظائف والأجور والمرتبات رقم (43) لسنة 2005م وإعداد النظام المعياري لبدل طبيعة العمل ،ولائحة بدل السفر الداخلي والخارجي ،ومشروع لائحة المناطق النائية ، ومشروع لائحة الوقود.

وفي مجال مكافحة الفساد وتجفيف منابعه وإنهاء الإزدواج الوظيفي قال الصوفي ان الوزارة قامت بإعداد الدليل الإجرائي لنظام البطاقة الوظيفية وعرض على مجلس الوزراء الذي وافق عليه بالقرار رقم (292)، كما تم تدشين نظام البصمة والصورة بتوجيه من فخامة الأخ علي عبدالله صالح في الديوان العام وثلاثة عشر محافظة من محافظات الجمهورية حيث تم اخذ البصمة والصورة لعدد (291,935) في (852) وحدة إدارية ويجري حالياً وضع الترتيبات النهائية للبدء بتدشين العمل في بقية المحافظات.

وتابع الأخ الوزير قوله:" كما تم وضع الضوابط اللازمة لتنظيم نقل الموظفين بين وحدات الخدمة العامة المتحلقة والموافقة عليه بقرار مجلس الوزراء رقم (289) لسنة 2007م، والذي سوف يمكن من ربط الانتقال من وحدة الى أخرى بوجود وظيفة شاغرة في الوحدة المنقول إليها والاحتفاظ بالدرجة في الوحدة المنقولة منها ليتم التعيين عليها، كما تم تصحيح الأوضاع الوظيفية للموظفين المشمولين في كشف الرواتب والبالغ عددهم (940,319) موظفاً وتنج عن تنفيذ الإصلاحات الإدارية والمؤسسية ما يلي :- - النقل الى الهيكل العام لعدد (851,013) موظفا.

- النقل الى الهيكل العام مع الإحالة الى التقاعد لعدد (30,929) موظفا بلغ أحد أجلي التقاعد ومتوفي ومصابا بعجز دائم.

- التأجيل من النقل الى الهيكل العام لعدد (30,739) موظف بسبب أوضاعهم غير القانونية.

- التخلص من الأسماء الثلاثية التي مكنت الموظفين من استلام أكثر من راتب ومن استلام راتب وهو مغترب او يعمل في نشاط خاص او غيره.

وفيما يتعلق بالمهام المنفذة في إطار محور الاهتمام بموظفي الدولة خاصة المتعلق منها بزيادة المرتبات والأجور والبدلات لموظفي الدولة والقوات المسلحة والأمن أوضح وزير الخدمة المدنية والتأمينات انه تم الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من الإستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات وفقاً لتوظيف الوظائف والأجور والمرتبات رقم (43) لسنة 2005م ومنح الزيادات لعدد (851,013) موظفاً في (598) وحدة من وحدات الخدمة العامة (مركزي محلي، قطاع اقتصادي، وحدات مستقلة وملحقة وصناديق خاصة) بزيادة إجمالية بلغت تكلفتها 141 مليار و234 مليونا و 44 ألفا و 404 ريالات في السنة تراوحت نسبتها من 51 بالمائة إلى 163 بالمائة، كما تم منح فوارق مستحقة لعدد (63,093) موظف عن سبق تظليمهم إلى الهيكل العام بمنهم حوالي 93 بالمائة تم منحهم فوارق مستحقة بموجب المعالجات الموقعة من الوزارة والصادر بها قرار مجلس الوزراء رقم (400) لسنة 2005م و 7 بالمائة تم منحهم فوارق مستحقة بحسب التظلمات المقدمة للوزارة

عمن تم تسكينهم بأوضاع أقل من المستحق، بالإضافة إلى إطلاق المرحلة الثانية من الإستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات ابتداء من أكتوبر 2007م حيث تم وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ من خلال: إعداد التعليمات والنماذج اللازمة لاستيفاء متطلبات هذه المرحلة وإصدارها بالتعميم رقم (8) لسنة 2007م ، حيث يجري حالياً استلام النماذج المستوفاة من الجهات تمهيداً لمراجعتها وإصدار الفتاوى اللازمة لصرف المرحلة الثانية ابتداء من أكتوبر 2007م ، كما جرى إعداد مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بشأن لائحة بدل السفر الداخلي والخارجي للمهمات العمل الرسمي والتدريب صدر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (201) لسنة 2007م.

وفيما يتعلق برعاية أبناء الشهداء وجرحى الحرب والواجب والمتقاعدين أشار الصوفي الى انه تم زيادة المعاشات التقاعدية لعدد 225,613 متقاعد بتكلفة بلغت 22 مليارا و 840 مليونا و 822 ألف ريال في السنة تتوزع على النحو التالي :- عدد (158,908) متقاعد تم رفع معاشاتهم التقاعدية الى الحد الأدنى للأجور البالغ عشرون ألف ريال بتكلفة بلغت 15 مليارا و 291 مليونا و 312 ألف ريال في السنة، حيث تم منح عدد (38,238) متقاعد 50 بالمائة من الزيادات التي منحت للموظفين على مستوى الدرجة والرتبة بتكلفة بلغت مليارين و 969 مليونا و78 ألف ريال في السنة، فيما جرى إحالة عدد (28,467) موظفاً الى التقاعد بعد تظليمهم الى الهيكل العام وبتكلفة بلغت أربعة مليارات و580 مليونا و432 ألف ريال في السنة.

كما شاركت الوزارة في معالجة أوضاع المتقاعدين المشمولين في صناديق التقاعد الثلاثة، ومنحت وزارة الخدمة المدنية الموظفين المقالين الزيادة في المرتبات المعتمدة لموظفي الدولة

وبموجب قواعد التنقل الى الهيكل العام للأجور والمرتبات الخاصة بالمرحلة الأولى من الإستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (283) لسنة 2007م

وقال الصوفي: "انه تحقق في هذا المحور من محاور برنامج فخامة الرئيس الانتخابي ،معالجات لأوضاع من شغل وظائف السلطات العليا حيث صدر قرار مجلس الوزراء رقم (107) لعام 2007م نص على اتخاذ الإجراءات التنفيذية لتسوية جميع القياديين الذين شغلوا وظائف السلطة العليا في كافة المستخدمات بما في ذلك الموظفون والشهداء، كما تم إعداد تنظيم مهام الرقابة البدائية على أنشطة البيئة والسلامة المهنية وأمن المنشآت ذات العلاقة بالشركات البترولية والخدمية العاملة في مجال استكشاف وإنتاج النفط بالاشتراك مع وزارة النفط والذي صدر بقرار مجلس الوزراء رقم (226) لعام 2007م، إلى جانب المشاركة في مراجعة قانون التأمين الصحي الاجتماعي بموجب أمر مجلس الوزراء رقم (81) لسنة 2007م، وفتح المدة الزمنية لشيح موظفي الدولة إجازة بدون راتب وعدم تقييدها بسنة وصدر القرار رقم (283) لسنة 2007م بشأن الموافقة عليه، ومعالجة موضوع الاشتراكات التأمينية لعمال الشحن والتفريغ من خلال قرار مجلس الوزراء رقم (280) لسنة 2006 م بشأن إلزام الإدارة المشتركة للشحن والتفريغ في ميناء عدن بتسديد الاشتراكات التأمينية، كما تم معالجة وضع أجور عمال النظافة والتحسين في المحافظات من خلال إعداد مشروع قرار مجلس الوزراء بشأن رفع الحد الأدنى لأجور العمال الى عشرين ألف ريال والذي صدر برقم (281) لسنة 2007م.

أما ما يتعلق بالمحور الرابع الخاص بالمهام المنفذة في إطار محوري الاهتمام بالكادر التعليمي والتربوي والصحي فقد أوضح وزير الخدمة المدنية والتأمينات حمود خالد الصوفي انه تم إعداد وإقرار النظام المعياري لإنشاء بدلات طبيعة عمل صدر بقرار رئيس مجلس الوزراء برقم (137) لسنة 2006 م، كما تم وضع القواعد المنظمة لمنح المعلمين في وزارة التربية والتعليم

ووزارة التعليم الفني بدل طبيعة عمل صدر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (29) لسنة 2007 م منح بدل طبيعة العمل للمعلمين وشاغلي الوظائف التعليمية بوزارتي التربية والتعليم ووزارة

التعليم الفني وتوجيه تم منح بدل طبيعة العمل للمعلمين والتربويين بتكلفة بلغت 25 مليار و998 مليونا و 895 ألفا و 212 ريالا ، في السنة، فضلا عن منح علاوات إضافية للكادر الصحي لعدد 838 و28 موظف من الموظفين الذين كانوا يتقاضون بدلات الكادر الصحي الذي تضمنها قرار مجلس الوزراء رقم (39) لسنة 1999 م وذلك بحسب المعالجات الواردة بمحضر الاتفاق المصادق عليه بقرار مجلس الوزراء رقم (400) لسنة 2005 م، وإعداد نظام منح بدل طبيعة عمل للعاملين في المنشآت الصحية وصدر به قرار مجلس الوزراء رقم (105) لسنة 2007م وإعداد محضر منح بدل طبيعة العمل للكادر الصحي وبتكلفة بلغت 5 مليارات ريال في السنة، إلى جانب تخصيص 2800 درجة لاستيعاب مخرجات التخصصات الصحية والعلمية وذلك تنفيذا لتوجيهات فخامة الأخ الرئيس الجمهورية.

وفيما يتعلق بمجال تحسين أحوال أساتذة الجامعة والعاملين فيها من حيث الأجور والمرتبات أوضح وزير الخدمة المدنية والتأمينات انه تم منح أعضاء هيئة التدريس في الجامعات زيادة في المرتبات بلغ حدها الأدنى (14400) ريال وحدها الأعلى (70760) ريال وبنسبة عامة بلغت (40 %) من إجمالي الراتب والبدلات، كما منح أعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع والمعهد الوطني للعلوم الإدارية زيادة في المرتبات الأساسية بلغ حدها الأدنى (10329) ريال وبنسبة زيادة بلغت (31 %) وحدها الأعلى (112830) ريال وبنسبة بلغت (163 %) 0 ومنح الباحثين في المراكز البحثية زيادة في المرتبات الأساسية بلغ حدها الأدنى (13359) ريال وبنسبة زيادة بلغت (44%) وحدها الأعلى (79710) ريالات وبنسبة زيادة بلغت (114 %) ، كما تم معالجة أوضاع الباقين احمد اجلي التقاعد والمتوفين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية، وإعداد لائحة التأمين الصحي، والمشاركة في مراجعة الإطار العام المقترح لوزارة الجامعات الحكومية اليمنية في ظل الاستقلال الذاتي والإداري بموجب أمر مجلس الوزراء رقم (22) لسنة 2007م وحول المهام المنفذة في مجال تجسيد مبدأ العدالة والشفافية والمساءلة في الوظيفة والتي تضمنها البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس أشار الصوفي الى انه تم خلال العام المنصرم من الانتخابات الرئاسية والمحلية، تقييم مستوى تنفيذ الموظف للعام 2006 م وتحديد الاختلالات والمعالجات المقترحة والرفع بها الى مجلس الوزراء والتي في ضوئها اصدر مجلس الوزراء القرار رقم (191) لسنة 2007 م والذي يترجم توجهات الحكومة المنفذة لبرنامج رئيس الجمهورية الانتخابي فيما ترسيخ مقومات الحكم الرشيد والتي تحددت في تجسيد مبدأ العدالة في تكافؤ الفرص لشغل الوظائف العامة من خلال إقرار مايلي :- - مراجعة معايير المفاضلة والاختبار لشغل الوظائف وتصويبه بالاتجاه الذي يعزز مبدأ الاستحقاق وترجم ذلك قرار وزير الخدمة المدنية والتأمينات رقم (98) لسنة 2007 م -إلغاء التمييز القائم في تحديد النوع لشغل الوظائف (دكور وإناث) وحصره فقط في الوظائف التي يعتبر النوع من متطلبات شغلها فضلا رفع نسبة التوظيف من الإناث كما تحددت مقومات الحكم الرشيد في تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة من خلال إقرار تحسين كفاءة النظام الآلي لعملية التسجيل والمفاضلة لشغل الوظائف، وربط الوظيفة بالمنشأة التي تم التوظيف عليها ابتداء، الى جانب تنزيل الوظائف التي تمت بالمخالفة للقرارات المنظمة لعملية التوظيف ومساءلة المتسببين بها.

كما تحددت المقومات بخلق فرص عمل تساهم في امتصاص البطالة وخاصة بين مخرجات التعليم العالي والفني من خلال إقرار بناء شراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تهدف الى ربط قاعدتي بيانات طالبي العمل في القطاعين الحكومي والخاص وتمكن من تحقيق التكامل وتوسيع دائرة الطلب وفق احتياجات العمل الحكومي والخاص، و إعطاء الأولوية في شغل الوظائف الكتابية المساعدة لعملية المؤهلات الجامعية والدبلوم من أعضوا أكثر من سبع سنوات ولا يتوفر وظائف لتخصصاتهم. الى جانب توفير فرص عمل جديدة في الجهاز الحكومي خلال عامي 2006 و 2007 م بلغت بصورة إجمالية عدد (22,467) وظيفة تم إشغالها بموظفين جدد وفق القواعد المنظمة، فضلا عن تقليص حجم العمالة غير اليمنية لدى وحدات الخدمة العامة الى 1230 موظف تتركز في قطاع الصحة بعد إلغاء عقود عمل لعدد (180) متقاعد غير يمني، وإحلال عدد (317) من الخريجين اليمنيين بالتعاقد بدلا من العمالة غير اليمنية لدى وزارة التربية والتعليم وفق الأسس والإجراءات المنظمة لعملية التوظيف.

وأشار الصوفي الى ان وزارة الخدمة استكملت إجراءات تثبيت عدد (2,989) مدرساً تم التعاقد معهم في عامي 2004 م و2005 بإحلال بدلا عن مدرسين غير يمنيين لدى وزارة التربية والتعليم وذلك وفقا لما تضمنه العقد الذي حدد مدة التعاقد سنتين يتم بعدها استكمال إجراءات التثبيت الرسمي، وأوقفت التوظيف بالبدل وإقرار مبدأ الإلغاء للوظائف التي يتم اكتشافها بغرض حصر التوظيف في إطار الاحتياج للتخصيص وليس للشخص وتفويت الفرصة على المزدوجين لاستبدال أقاربهم في وظائفهم المزدوجة او استبدال وظائف المتقاعدين بأسمائهم وأقاربهم.

في المرحلة الأولى من الإستراتيجية تم منح الزيادات لـ (851ر013) موظفاً في (598) وحدة بمبلغ 141 مليارا و234 مليونا و 44 ألفا و 404 ريالات

خلال عام في مجال التعليم العالي والبحث العلمي

تنفيذ إعداد الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي وبرنامجها التنفيذي بنسبة 100في المائة

أنجزت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مانسبته 40 في المائة من أهداف ومضامين المصفوفة التنفيذية للبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ذات الصلة بتنمية وتطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي مع تباين نسبة الإنجاز من قطاع إلى آخر حتى بداية سبتمبر 2007م.

40 في المائة نسبة الإنجاز في المصفوفة التنفيذية للبرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية

إعداد/ مركز المعلومات

ففي مجال البعثات والمنح الدراسية، أوضح وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور صالح علي باصره أن الوزارة حرصت على الاستغلال الأمثل للموارد المالية الضخمة المرصودة لهذا المجال والتي تصل إلى حوالي 34مليون دولار سنويا لعدد سبعة آلاف طالب وطالبة مبتعثين إلى 43 دولة شقيقة وصديقة حيث تم اتخاذ العديد من الإجراءات لتصحيح عملية الابتعاث للخارج من خلال اعتماد مبدأ الوضوح والشفافية وترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع وحصر عملية الابتعاث في التخصصات النادرة التي تحتاجها إليها البلاد وتلبي متطلبات التنمية الشاملة .

وأكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي أنه تم حصر كافة الحالات والمعادلات لتعثرة منذ سنوات لمن صدرت لهم قرارات إيفاد أو لديهم توجيهات سابقة كانت موقفة لدى وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي و المالية، مبينا أنه ومن خلال التفاوض مع وزارة المالية تم التوصل إلى اعتماد المستحقات المالية لعدد ألف و171 طالباً وطالبة موزعة على درجات البكالوريوس ، والماجستير ، والدكتوراة ابتداء من الربع الأول من العام الجاري 2007م.

كما قامت الوزارة بالتفاوض مع وزارة المالية وتم اعتماد مائة دولار زيادة شهريا لكل طالب وطالبة مبتعث ابتداء من الربع الأول من العام 2007م.

وفيما يتعلق بعملية الابتعاث أشار الوزير باصرة إلى أن الوزارة قامت بالإعلان في وسائل الإعلام عن كافة مواردها من المنح (بكالوريوس ،ماجستير ، دكتوراة) واستقبال ملفات المتنافسين وفرزها وفقا لمعايير دقيقة وواضحة وإعلان أسماء الفائزين عبر وسائل الإعلام، حيث بلغ عدد الطلاب المبتعثين للخارج للدراسات الجامعية خلال العام الماضي 535طالباً وطالبة، فيما بلغ عدد الموفدين للدراسات العليا لنفس العام 340طالباً وطالبة وتم إعلان أسمائهم عبر وسائل الإعلام من اجل تحقيق مبدأ الوضوح والشفافية الذي انتهجته الوزارة تطبيقا للبرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية.

كما اعتمدت الوزارة ولأول مره - حسب الوزير- آلية المنح الداخلية للذين يحصلون على منح خارجية ولايرغبون بالسفر إلى الخارج من خلال توفير مقاعد لهم بالجامعات اليمنية وصرف 100 دولار كمساعدة شهرية لهم حتى لايحرم المتفوقون غير الراغبين بالدراسة في الخارج من الميزات الممنوحة لهم نظير تفوقهم خاصة الطالبات اللاتي كن يحرمن من هذه الميزات بسبب الظروف الاجتماعية والعادات والتقاليد السائدة ومكنتهن هذه الآلية من الدراسة في التخصصات التي يرغبن فيها وعلى نفقة الدولة في الداخل بالإضافة إلى عدم ضياع منح التبادل الثقافي وقد بلغ عدد المنح الداخلية خلال العام الماضي 110منحة دراسية .

وترجمة لما ورد في برنامج فخامة رئيس الجمهورية فيما يتصل بدعم المتفوقين وتشجيعهم قامت الوزارة بمنح أوائل الجمهورية حرية الاختيار في التخصص وبلد الدراسة واستثنائهم منتحديد سقف الرسوم الدراسية ، بالإضافة إلى تأهيلهم في مجالي اللغة والحاسوب على نفقة الوزارة قبل ابتعاثهم للخارج، وأقرت أيضاً منح الاستمرارية للطلاب والمتفوقين المبتعثين على نفقة الدولة والحاصلين على درجات الامتياز وجيد جدا في التخصصات العلمية والنادرة لمواصلة دراستهم العليا تقديرا لتفوقهم .وفقا للوزير باصرة.

وأشار الدكتور صالح علي باصره إلى انه تم وضع خطوات تنفيذية لقانون البعثات والمنح الدراسية، حيث تم تنزيل عدد ألف و623طالباً وطالبة من الطلاب المتخرجين والمتعثرين خلال الفترة من سبتمبر 2006م وحتى يوليو 2007م.

كما قامت الوزارة في ذات الصدد بتفعيل عمل لجان الابتعاث كاللجنة العليا للبعثات، والتي عقدت عدة اجتماعات خرجت منها بخطة عمل تضمنت عدد من الإجراءات باتجاه تصحيح الاختلالات وتحديد آلية لتوزيع المنح، بالإضافة إلى تفعيل اللجنتين المنبثقتين عن اللجنة العليا للبعثات وهما

←

لجنة تأهيل موظفي الدولة ولجنة التأهيل العام وتأهيل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.

وقال الوزير: " كما تم تصميم نظام خوسبة نشاط البعثات بهدف تكوين قاعدة بيانات لجميع الطلاب المبتعثين للخارج لحفظ بياناتهم الدراسية والرجوع إليها بكل سهولة ويسر، لافتاً إلى انه تم إدخال بيانات خمسة آلاف طالب وطالبة إلى النظام من خلال توزيع استمارات معلومات لجميع الطلاب عبر الملحقيات الثقافية وسفارات اليمن بالخارج مما سيوفر الجهد وينظم عملية المتابعة للطلاب المبتعثين وحل الكثير من المشاكل التي كانت تحدث سابقا في هذا الخصوص.

وأضاف الدكتور باصرة " يجري حاليا استكمال إدخال بيانات بقية الطلاب إلى النظام الذي سيمثل نقلة نوعية في ضبط عملية الابتعاث وضمان عدم تلف الملفات أو ضياعها وربط الوزارة بالملحقيات والسفارات ..منوها بان الوزارة وتنفيذا للبرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية أولت اهتماما بأبناء المغتربين اليمنيين خاصة في المملكة العربية السعودية الشقيقة ودول الخليج العربي نظرا لتواجد جاليات يمنية كبيرة فيها، وذلك من خلال تخصيص مائة منحة من المنح المقدمة من المملكة العربية السعودية للمتفوقين من أبناء المغتربين واعتماد 140 منحة داخلية في الجامعات اليمنية لهم يتم الحصول عليها عبر المفاضلة، وذلك ابتداء من العام الدراسي 2007. 2008م .

الجامعات الحكومية والأهلية

وفيما يتعلق بالجامعات الحكومية والأهلية، أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي ان الجامعات الحكومية والأهلية احتلت أهمية بالغة في المصفوفة التنفيذية للبرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية وإدراجها في البرنامج التنفيذي للإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي التي اقرها مجلس الوزراء، مشيراً إلى انه تم تحقيق العديد من الانجازات الحكومية في هذا المجال حيث تم استحداث إدارتين عامتين في قطاع الشؤون التعليمية بالوزارة، الأولى الإدارة العامة لشؤون المؤسسات التعليمية وتعنى بإيجاد قاعدة بيانات ومعلومات عن كافة الجامعات الحكومية والأهلية وعدد الطلاب المقبولين والمتخرجين وأعضاء هيئة التدريس ومستوى التجهيزات العلمية فيها بالإضافة إلى مراجعة وثائق الجامعات الأهلية وتحديدا أوضاعها القانونية والأكاديمية ومتابعة تنفيذ ماورد في قانون الجامعات الأهلية ولائحته.

أما الإدارة الثانية فهي الإدارة العامة لتطوير المؤسسات التعليمية وتتولى إعداد المخطط والبرامج والمقترحات لتطوير مؤسسات التعليم العالي بالتنسيق مع الجهات المختصة.

وفي مجال تطوير البنية التحتية قال الدكتور باصره "قامت الوزارة بإدراج العديد من المشاريع للمنشآت والمباني للجامعات في إطار البرنامج الاستثماري للخطة الخمسية الثالثة للتنمية الممولة من مؤتمر المانحين واستطاعت الحصول على موافقة لإنشاء مشاريع بـ110 ملايين دولار في عدد من الجامعات الحكومية بالإضافة إلى تشكيل فريق فني من الوزارة ومختصين للنزول إلى الجامعات ومساعدتها في إعداد دراسات الجدوى للمشاريع التي تمت الموافقة عليها من قبل المانحين أو المشاريع المطلوب الحصول على دعم لها من المانحين.

ونظرا لعدم وجود آلية للتواصل والتقييم والمتابعة بين الوزارة والجامعات باستثناء المجلس الأعلى للجامعات الذي ينعقد مرتين في العام ، أوضح وزير التعليم العالي والبحث العلمي أن وزارته اعتمدت آلية جديدة لتحقيق هذا الهدف الهام تمثلت بعقد اللقاءات التشاورية بين قيادة الوزارة ورؤساء الجامعات الحكومية لتحقيق التواصل بينها وبين الوزارة والتواصل مع بعضها البعض والتشاور حول مختلف القضايا والمشكلات واتخاذ القرارات المناسبة لها ومتابعة تنفيذها ، مشيراً إلى أن هذه الآلية حققت نجاحاً كبيراً انعكس على مستوى الأداء، وقال: "تقمت الوزارة بالتعاون مع جامعتي صنعاء عدن المؤتمر الدولي للحضارة اليمنية بعنوان "عدن الحضارة والتاريخ" ويتم الإعداد حاليا للمؤتمر الثاني للتعليم العالي الذي سينعقد نهاية العام الجاري، تحت شعار "التعليم العالي وسوق العمل ".

وبالنسبة للجامعات والكليات الأهلية فقد قامت الوزارة - حسب الدكتور باصرة- بالعديد من الإجراءات المتعلقة بتنفيذ قانون الجامعات الأهلية رقم (13) لسنة 2005م وشكلت لجاناً للنزول الميداني إلى الجامعات والكليات الأهلية وتحديد شكلها القانوني وتبعيتها ورأس مالها ومدى توفر البيئة التحتية والهيئة التدريسية ومستوى الالتزام بالطاقة الاستيعابية ونسب القبول ومع الحاز 80 في المائة من تلك المتطلبات الواردة في القانون.

ولفت إلى أن الوزارة تقوم بمتابعة تنفيذ قرار مجلس الوزراء الخاص بإغلاق الكليات الطبية في الجامعات الأهلية، حيث تم تطبيق القرار بنسبة 95 في المائة واتخذت الإجراءات القانونية ضد جامعة واحدة فقط لم تلتزم بهذا القرار وأوجدت الوزارة آلية للتواصل بين الجامعات والكليات الأهلية ومتابعة تنفيذ المهام والإجراءات المطلوبة منها وفقا للقانون عبر اللقاء التشاوري الدوري بين قيادة الوزارة ورؤساء وعمداء الجامعات والكليات الأهلية .

وقال باصرة: " الوزارة قامت أيضاً بمراجعة كافة الوثائق للجامعات والكليات الأهلية ومنحها تجديد تراخيص بمزاولة العمل ، وكذا مراجعة ملفات رؤساء الجامعات وعمداء الكليات الأهلية وإصدار قرارات تعيينهم كما قامت بمتابعة تشكيل مجلس أمناء لكل جامعة يتولى إقرار الخطط والسياسات للجامعة و تعيين ممثل للوزارة في كل جامعة وكلية أهلية يتولى حضور اجتماعاتها ورفع تقارير دورية عن مدى التزامها بتنفيذ القانون ولائحته التنفيذية والقرارات والتوجيهات الصادرة عن الوزارة.

مجال البحث العلمي

وفي مجال البحث العلمي، أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي أن البحث العلمي يعتبر الركيزة الأساسية للتنمية في أي بلد واستشعارا من فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بأهمية البحث العلمي في عملية البناء والتنمية فقد وضعه ضمن أولويات برنامجه الانتخابي، وقامت الوزارة بترجمته من واقع المصفوفة التنفيذية للبرنامج عبر الحاز اللائحة المنظمة لجائزة رئيس الجمهورية لتشجيع البحث العلمي، وهي جائزة سنوية وفتح باب المنافسة على الجائزة من قبل الأكاديميين والباحثين في عشرة مجالات محددة تركز على المجالات التي تخدم عملية التنمية واحتياجاتها في البلد، مشيراً إلى انه سيتم الإعلان عن الجائزة ومجالاتها مطلع العام 2008م بعد أن وجه فخامة رئيس الجمهورية باعتماد 100مليون ريال للبحث العلمي في موازنة 2008م.

وقال : " الوزارة تهتم بهذا الجانب من خلال دعم المؤتمرات العلمية التي تنظمها الجامعات وتحديد المجالات المطلوبة في البحث العلمي ومساعدة الجامعات على اعتماد موازنة خاصة بالبحوث العلمية في كل جامعة" .

المشاريع التطويرية

وبالنسبة للمشاريع التطويرية، حرصت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على تعزيز الثقة مع المنظمات والدول المانحة وسعت لتعزيز وتوسيع الشراكة معها في مختلف المجالات، واستطاعت عبر مشروع تطوير التعليم العالي والبحث العلمي أن تحصل على هبات ومساعدات مختلفة عم الاستفادة منها في العملية التطويرية للتعليم العالي، وقد جاء تقرير بعثة البنك الدولي التي زارت المشروع الممول من البنك ليؤكد على نجاح المشروع وضرورة استمراره ودعمه فيما اعتبر وقد الحكومة الهولندية المشاريع الممولة من الجانب الهولندي بالتنسيق مع الجانب اليمني في مجال التعليم العالي من أفضل المشاريع في الوطن العربي .

واستعرض وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور صالح علي باصره أهم المشاريع التي تم تنفيذها خلال الفترة من سبتمبر 2006- سبتمبر

منح أوائل الجمهورية حرية الاختيار في التخصص وبلد الدراسة واستثناؤهم من تحديد سقف الرسوم الدراسية

2007م، ومنها المشاريع الممولة من البنك الدولي، مؤكداً أنه تم تنفيذ إعداد الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي وبرنامجها التنفيذي بنسبة 100 في المائة وتنفيذ مشروع تطوير مهارات قيادات التعليم العالي والجامعات بنسبة 100 في المائة وتنفيذ مشروع تطوير أنظمة إدارة المعلومات وقواعد البيانات بنسبة 80 في المائة .

وفيما يتعلق بالمكون الثاني من المشروع المتمثل بتمويل التعليم العالي فقد تم تنفيذ مشروع مراجعة وتطوير النظم والإجراءات المالية وقواعد إعداد الموازنة وطرق تنفيذها من قبل المشروع وإعداد جامعات تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية وبنسبة 85 في المائة، وكذا انجاز مشروع نظام الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بالتنسيق مع المركز البريطاني للاعتراف ومنظمة داد الألمانية وبنسبة 95 في المائة.

وتم انجاز 75 في المائة من مشروع التوأمة لتطوير مناهج كليات التربية والتجارة بجامعات صنعاء ، عدن وذمار بالتنسيق مع اتحاد الجامعات الكندية، بالإضافة إلى التوقيع مع الشركة العربية للأنظمة الحديثة بالمملكة العربية السعودية على تنظيم مشروع نظام المكتبات الالكترونية في كليات التربية والتجارة والطب بجامعات صنعاء ، عدن ، إب.

أما المشاريع الممولة من الحكومة الهولندية، فقد أكد الوزير باصرة أنه تم البدء بتنفيذ مشروع تعزيز قدرات الوزارة ،وتم انجاز المرحلة الأولى من المشروع وبلغت نسبة الانجاز100 في المائة والمتمثلة بالاطلاع على الوضع الحالي وإعداد تقييم عنه واختيار الخبراء الخارجيين والمحليين من خلال عقد عدد من الدورات وورش العمل داخليا وخارجيا .

وأوضح باصره أن اليمن تتقدم للمنافسة مع 19 دولة في العالم للحصول على دعم صندوق (ان بي تي) الهولندي لدعم وتطوير التعليم العالي واستطاعت الفوز بالعديد من المشاريع تصل تكلفتها الإجمالية 25مليون يورو، منها مشاريع تم تنفيذها وأخرى قيد التنفيذ، مشيراً إلى أن مشروع (ان بي تي) الهولندي أعلن الشهر الماضي فوز اليمن بمنحة تبلغ خمسة ملايين يورو بالمنافسة مع 19 دولة، حيث ستخصص مليونا يورو لمشروع تطوير برامج التعليم الطبي بكليات الطب في الجامعات اليمنية وإعداد مناهج تعليمية موحدة، فيما سيخصص ثلاثة ملايين يورو لاستحداث تخصصين جديدين في الدراسات العليا بجامعة تعز الأول ماجستير في التقنيات الصناعية والثاني ماجستير في تقنية المعلومات .

وقال باصره : إن لدى الوزارة خطة لإعادة النظر في التخصصات في الجامعات اليمنية من خلال دعم برامج معينة تتميز بها كل جامعة عن الأخرى من اجل ضمان مخرجات ذات جودة أفضل ترفد سوق العمل بالكوادر المؤهلة والكفؤة سواء سوق العمل المحلي أو الخارجي للحد من البطالة في أوساط مخرجات الجامعات، مشيراً إلى أن هناك فريقاً يمنياً هولندياً من مشروع تطوير التعليم العالي يقوم حاليا بإعداد دراسة لكل جامعة وفقا لرؤية تطويرية حديثة .

كما لفت باصره إلى انه تم إصدار نظام موحد للدراسات العليا في الجامعات اليمنية الحكومية وإصدار نظام موحد للتعليم عن بعد والتعليم المفتوح في الجامعات الحكومية والأهلية وكذا إعداد مشروع اللائحة المنظمة لجائزة رئيس الجمهورية لتشجيع البحث العلمي وإعداد مشروع اللائحة المنظمة لمجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة .

العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة

وشمل موضوع تطوير وتعزيز وتفعيل العلاقات في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بين اليمن والدول الشقيقة والصديقة احد الأجندة الهامة للمصفوفة التنفيذية للبرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية .

وقال باصرة "تم في هذا المجال توقيع برنامج تنفيذي بين الجمهورية اليمنية وجمهورية مصر العربية للتعاون في المجال التقني والبحث العلمي وكذلك برتكول تعاون في مجال إعداد أعضاء الهيئة التدريسية للجامعات اليمنية وكذلك توقيع برنامج تنفيذي للتعاون بين اليمن وايطاليا في مجال التعليم العالي والمنح الدراسية والبحث العلمي، وتوقيع اتفاقية مع جامعة

بيزا الايطالية تحصل اليمن بموجبها على دعم لإنشاء موسوعة النقوش اليمنية بمبلغ 400 ألف يورو، وكذلك تدريب عدد من الموظفين اليمنيين من جامعة صنعاء وذمار وهيئة الآثار في مجال الآثار والنقوش، وتم تحديد العديد من الاتفاقيات والبرامج التنفيذية مع عدد من الدول الصديقة والشقيقة ومنها البرنامج التنفيذي لاتفاقية التعاون بين اليمن والمغرب وحصلت بموجبها اليمن على زيادة بعدد المنح المقدمة بعدد عشر منح سنويا .

وتابع "كما تم تجديد برنامج التعاون اليمني المصري وحصلت اليمن على زيادة عشرين منحة دراسية وتم تجديد اتفاقية التعاون بين الصين واليمن حصلت فيها اليمن على زيادة خمس منح في مجال الطب البشري" .

وأشار إلى أنه تم تحديد محضر اجتماع لجنة التنسيق اليمني السعودي حصلت فيه اليمن بموجبها على زيادة 20 منحة لأبناء المغتربين اليمنيين في المملكة بالإضافة إلى استعادة العلاقات الثقافية في مجال التعليم العالي بين اليمن والسودان والتي توقفت قبل سنتين جددت في البرنامج التنفيذي للتعاون بين البلدين وحصلت اليمن بموجبه على 65 منحة دراسية وتم تجديد البرنامج التنفيذي للتعاون بين اليمن وباكستان خلال اجتماعات اللجنة اليمنية الباكستانية العليا .

وفي ذات الخصوص أوضح أنه تم توقيع اتفاقية تعاون بين اليمن واسبانيا تقدم فيها اسبانيا عدداً من المنح الدراسية وتوفر الدعم لإنشاء قسم اللغة الاسبانية بجامعة صنعاء ، كما تم الإعداد والتنسيق لتوقيع اتفاقية تعاون بين اليمن وماليزيا في مجال التعليم العالي والذي من المقرر توقيعها الشهر القادم في صنعاء إضافة إلى تجديد اتفاقية وبرنامج التعاون بين اليمن وسوريا خلال الشهر القادم .

وأكد باصره أن الوزارة تحرص على تعزيز العلاقات مع العديد من البلدان الشقيقة والصديقة وتقديم الدعم والمساعدة لها وفقا للإمكانات المتاحة وحسب البروتوكولات التعاونية الموقعة معها، مشيراً أنه تم اعتماد 43 منحة سنويا للأشقاء في جيبوتي في الجامعات اليمنية وكذا توفير عدد من المنح لتأهيل أعضاء هيئة التدريس المساعدة في جامعة مقديشو وتزويدهم بكمية من الكتب والمراجع العلمية والتجهيزات المعملية واعتماد 10 منح سنوية لكل من موريتانيا وجزر القمر في إطار التبادل الثقافي بين الجمهورية اليمنية والدول الشقيقة والصديقة تقدم الجمهورية اليمنية لتلك الدول 700 منحة دراسية سنوية موزعة على الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية وقد قامت الوزارة برفع المساعدات المالية التي تعطى للطلبة الوافدين بنسبة 100 % ابتداء من يناير 2007م .

تصميم نظام لحوسبة نشاط البعثات بهدف تكوين قاعدة بيانات لجميع الطلاب المبتعثين للخارج

الجامعات الحكومية والأهلية احتلت أهمية بالغة في المصفوفة التنفيذية للبرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية

وزارة الزراعة والري تنفذ نحو ٣٠ بالمائة من صفقة رئيس الجمهورية

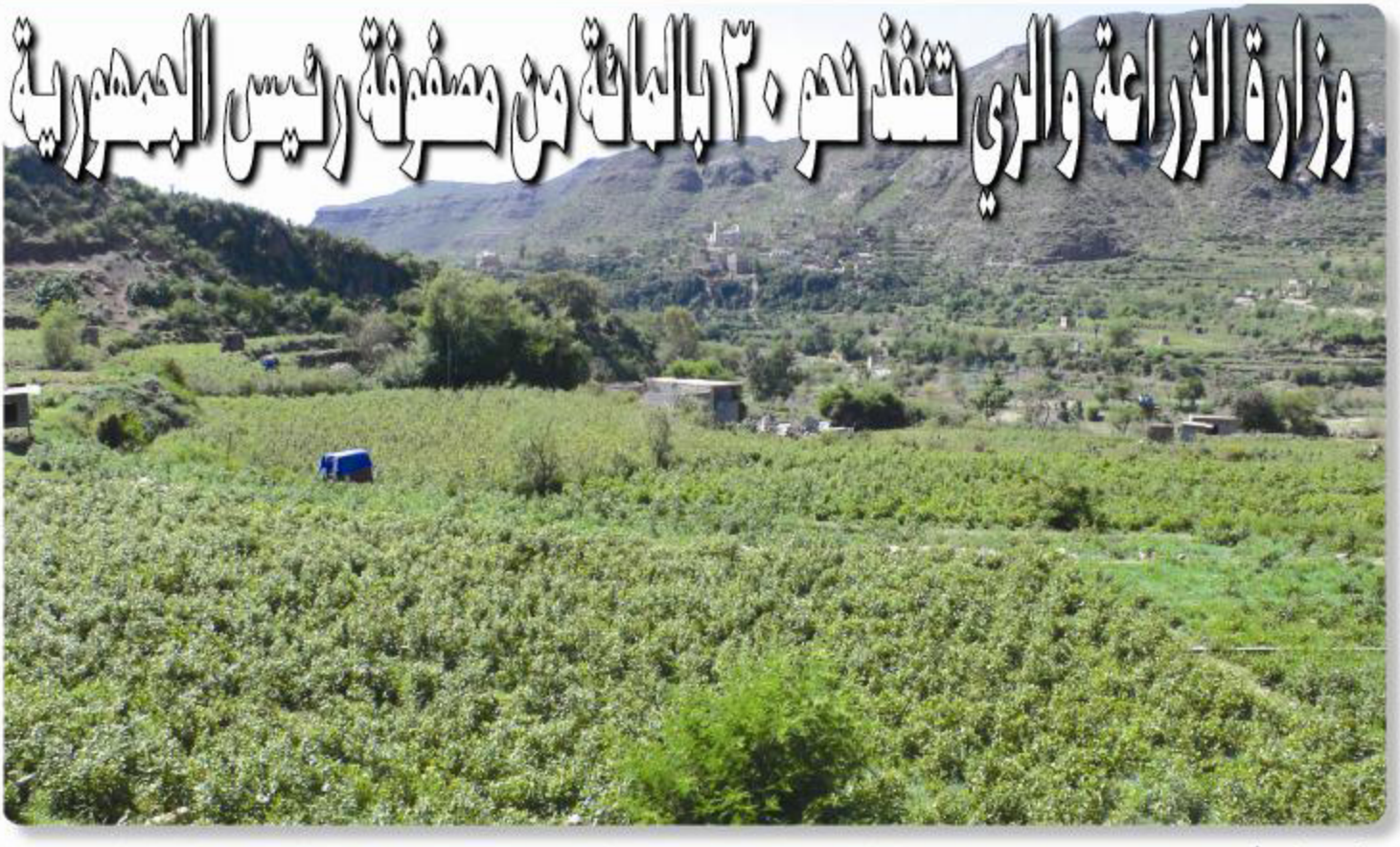

□ صنعاء/سبأ:

أكد وزير الزراعة والري الدكتور منصور احمد الحوشبي ان وزارته نجزت منذ أكتوبر الماضي وحتى النصف الأول من العام الجاري ٢٠٠٧ العديد من المشاريع مما تضمنته مصفوفة البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وبما نسبته ٣٠ بالمائة .

وأوضح الوزير أن المشاريع التي تم ترجمتها على واقع الصعيد العملي منها ما تم استكماله ومنها يجري استكمالها وتمثلت في ١١ مشروعاً من مشاريع التنمية الريفية بتكلفة تتجاوز ٤٠

مليون و٦٣٩ ألف دولار، ومليار و٣٠٣ ملايين ريال، فضلا عن ثلاثة مشاريع مشتركة مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

إضافة إلى ١٤ مشروع من مشاريع مياه الري والسدود والحفاظ على التربة بتكلفة ٢٣٣ مليون و٩٦١ ألف دولار و ٤ مليارات و٤٦٨ مليون و١٥٣ ألف ريال، وخمسة مشاريع في مجال تشجيع استخدام المعدات و المشغلات الزراعية الملائمة بتكلفة مليار و ١٤٠ مليون ريال، وكذا ١٠ مشاريع في مجال التوسع في المحاصيل الزراعية بتكلفة ٣٠٣ ملايين و ٦٤٠ ألف ريال، و٦ مشاريع في مجال الاهتمام بالثروة الحيوانية ٦ مشاريع منها مشروعين ينفذهما الاتحاد التعاوني الزراعي بتكلفة ٩٠٠ مليون ريال، و ١٦ مشروعاً في مجال تقنية استخدام المبيدات بتكلفة إجمالية ٥٨٧ ملايين ريال، و٣ مشاريع مجال تفعيل الإرشاد الزراعي منها مشروع تنفيذ برامج إرشادية في مجال الإنتاج النباتي والحيواني وإنتاج النحل ومكافحة الأمراض والإرشاد الوقائي بتكلفة ٣١ مليون ريال.

فضلاً عن خمسة مشاريع تتعلق بمكافحة التصحر واستصلاح الأراضي وستة مشاريع خاص بالاهتمام بالبحوث الزراعية تنفيذ الهيئة العامة للبحوث الزراعية وثلاثة مشاريع في مجال تطوير تسويق المنتجات الزراعية.

و قال الوزير " أن الوزارة عملت على ترجمة تلك المصفوفة في إطار مشاريع جرى تنفيذ العديد منها على واقع الصعيد العملي وفي إطار برنامج الحكومة الرامي إلى الاهتمام بالمزارعين والعاملين في قطاع الزراعة من خلال القروض الميسرة ودعم مشاريع التنمية الريفية ، وتنمية الموارد المائية والتوسع في تغذية المياه الجوفية ، بالإضافة

الى استصلاح أراضي زراعية جديدة ومكافحة التصحر ، وتفعيل دور البحوث والإرشاد الزراعي والتوسع في زراعة المحاصيل النقدية والاهتمام بالثروة الحيوانية .

مشاريع التنمية الزراعية الريفية

وأوضح وزير الزراعة والري أن وزارته وفيما يتعلق بمشاريع التنمية الزراعية والريفية تواصل تنفيذ المشروع في عدة محافظات خاصة محافظتي ريمه والمهره .

وأشار الى أن الوزارة إنتهت من اعداد دراسة لمشروع التنمية الزراعية في محافظات صنعاء ، صعده ، حجه، عمران، و أبين ، فيما تسعى الوزارة للبحث عن تمويل لإعداد دراسات لمشروعات التنمية الزراعية في كل من محافظات البيضاء ، لحج ، الحديدة ..

وبالنسبة لمشروع التنمية الريفية بمحافظة ريمه بين الحوشبي لـ /سبأ/ ..

أن العمل يجري على استكمال مشاريع طرق بيت الفقيه ، القبلية النومة، بني واقد، الماجل الملقح، يامن ضمحيان، وكذا مشاريع إنشاء برك وخزانات للمياه في مناطق الصفا، الحديبية، ذي عمران، جداجد، المسخن، المحفل، الزبلة، غيثان، العبرة، بني أحمد، الغبارة، نوفان، مقرمة، بني شماخ، بني الضبيبي، قبل الرباط، الجزب، بني مسروق، بني مختار.

وأضاف .. كما يجري العمل على استكمال عدد من مشاريع المياه والحواجز بمناطق الضلاع، وادي الأربد، مركز الحدية ، مركز كسمة، باب الأحد، مركز الجبين، علوجة، ربوع بني خولي، مياه الرباط، محلاء، وسد الملقح، الجرابشة، الهجومة، حاجز الرطب، حاجز بني وليد، حاجز صفا، حاجز وادي قاسم، القليص، حاجز النهب، سد وادي قاعة، مصدات وادي قاعة .

وفي محافظة المهرة قال أن العمل يجري على ستكمال تنفيذ العديد من مشروعات المياه في مناطق سيحوت، حيروت، مرعيت-قات ، راحزين، بيت زياد، نعريوت، منعر، حوف، عريوط، شحن،وكذا تنفيذ شبكتي ري، وتنفيذ مشاريع طرق منعر-حوف-رخوت، فضلاً عن إنشاء مركز تنموي ووحدتين بيطريتين وثلاث شبكات كهرباء،أربع ساحات حواج لبيع المنتجات الزراعية، إضافة الى تنفيذ مشاريع جديدة تبلغ ٢٧ مشروع مختلف بالمحافظة. وأضاف .. وبالنسبة لمشروع التنمية الزراعية والسمكية بساحل حضرموت فقد تم التوقيع على إتفاقية القرض مع الصندوق العربي.. منوهاً أن الوزارة ستبدأ خلال الفترة القليلة القادمة بتنفيذ مشروع ادارة الموارد المجتمعية الضالع.

ولفت وزير الزراعة والري إلى أن الوزارة ستعمل خلال الفترة المتبقية من العام الجاري على تنفيذ الخطوات الكفيلة بالتوسع في زراعة النخيل من خلال القيام بإعادة تاهيل بساتين النخيل

لمساحة ٥٠ هكتار في مناطق الإنتاج والإحلال للأشجار المصابة بالدوباس بمساحة ٥٠ هكتار في محافظة حضرموت الوادي والصحراء إلى جانب الإحلال للأشجار رديئة الاصناف والإنتاجية بمساحة ٥٠ هكتار في محافظة الحديدة وبتمويل صندوق تشجيع الانتاج الزراعي ، وكذا إقامة المشاتل الاهلية الصغيرة انشاء ٨ مشاتل ريفية اهلية لتوفير شتلات للمزارعين .

ونوه أن الوزارة تبحث حالياً عن تمويل لتنفيذ العديد من المشاريع القدرة للدخل كمشروع تقنيات ما بعد الحصاد لمحصول البن في محافظة تعز ومشروع تربية الاغنام للاسر الفقيرة في محافظة

لحج وتنفيذ مشروع لدعم المرأة الريفية لتربية الماعز والأغنام بالطرق الحديثة ، وتحسين انتاج السلالات المحلية من الأغنام، ومشروع تشجيع إنشاء الحظائر الريفية في مختلف محافظات

الجمهورية ليستفيد منها المجتمع الريفي عبر الاتحاد التعاوني الزراعي وبتمويل من الصندوق.

تنمية الموارد المائية

وفيما يتعلق بتنمية الموارد المائية .. أشار وزير الزراعة والري الى أن الوزارة عملت على توفير وسائل ري حديثة للمزارعين تغطي نحو ١٥٠٠هكتار ،و تمديد شبكة الري الحديثة لمساحة ٥٠٤ هكتار وأنظمة نقل المياه بمساحة ٩٤٥٠ هكتار، وتحسين الري بالسيول وحصاد المياه والحفاظ على التربة ، وتنفيذ مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة الى جانب خدمات ارشاد الري، وكذا استمرار تركيب شبكات الري لـ ١٧٧٩هكتار وتنفيذ مشروع حوض صنعاء.

وفي مجال السدود قال " أن الوزارة بدأت بتنفيذ السدود الكبيرة في كل من سردود وحسان، كما بدأت ببناء ١٥ سدود حواجز مائية و ٢٥ خزان و خمسة سواقي إلى جانب ٣٥ كرفان و إنشاء

سد سطحي لتغذية مياه حوض صنعاء و إعادة تأهيل ٥ سدود في حوض صنعاء .

مكافحة التصحر واستصلاح الأراضي الزراعية

وفي مجال استصلاح الأراضي الزراعية قال وزير الزراعة والري منصور الحوشبي .. أن وزارته استكملت الأعمال الفنية للأراضي بحضرموت ولم يتبقى إلا التوزيع في الوادي .. مشيرا إلى ان الاستصلاح يأتي تنفيذا لتوجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية باستصلاح أراضي زراعية جديدة في المناطق التي يوجد بها مياه كافية للأراضي المستصلحة وبناء مساكن للشباب، وتوزيع ٥٠٠ فدان من الأراضي الجديدة المستصلحة في منطقة وادي حضرموت المرحلة الثالثة .

تفعيل دور الإرشاد الزراعي

وفيما يخص تفعيل دور الإرشاد الزراعي.. أوضح أن الإدارة العامة للإرشاد الزراعي في الوزارة نفذت العديد من البرامج الإرشادية

للهيئات والمكاتب الزراعية والتي ركزت على مجالات الإنتاج النباتي، الإنتاج الحيواني ، إنتاج العسل ، مكافحة الإمراض والإرشاد الوقائي، مجال المياه والبيئة والموارد الطبيعية.

تدريب العاملين، إنتاج برامج إرشادية وتوعوية ، ومجال الاجتماعات .

تقنين استخدام المبيدات الحشرية

وبالنسبة لمجال تقنين استخدام المبيدات.. أكد وزير الزراعة والري ان الوزارة مستمرة في عملية التوسع في برامج المكافحة المتكاملة وكذا مكافحة تهريب المبيدات المنتهية والمغشوشة.

لافتا إلى ان واردات اليمن من المبيدات الحشرية انخفضت من ١٩٠٠ طنا من المبيدات عام ٢٠٠٦م إلى ٤٠٠ طنا من المبيدات خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٧م .. معللاً ذلك بالجهود

التي بذلتها الوزارة ممثلة بالإدارة العامة لوقاية النبات والتي تمثلت في تنفيذ العديد من حملات الرقابة والتفتيش الفاجئة التي استهدفت المحلات والمخازن المخالفة لتداول المبيدات

في عدد من المحافظات.

إستخدام المدخلات الزراعية

وفي مجال تشجيع استخدام المعدات والمدخلات الزراعية الملائمة.. أوضح وزير الزراعة والري الدكتور منصور الحوشبي بأن الوزارة قامت بتوزيع ٢٠٠ حراثة زراعية على المزارعين في مختلف محافظات الجمهورية، فيما يتم استكمال مشروع إنشاء مخازن للتبريد والمعدات الخاصة بمراكز التجميع والخزن والتسويق للأسواق التعاونية بمختلف المحافظات .

الثروة الحيوانية

وفي مجال الإهتمام بالثروة الحيوانية فإن الوزارة قدمت العديد من الخدمات البيطرية وتواصل تقديم خدماتها عبر فروعها في مختلف المحافظات كما نفذت العديد من أعمال الترصد لمرض انفلونزا الطيور والأمراض الوبائية الأخرى من خلال الإدارة العامة للثروة الحيوانية، إلى جانب تفعيل الحجر الزراعي لحماية الثروة الحيوانية من الأمراض الحيوانية العابرة للحدود ، بالإضافة الى تشجيع التربية المنزلية للأغنام والأبقار عن طريق تقديم القروض للمشاريع بنسبة ٦٠بالمائة من تكلفة المشروع وبشكل مخفض فضلاً عن تقديم الدعم من قبل الوزارة بنسبة ٤٠ بالمائة .

وأضاف وزير الزراعة والري أن وزارته دشنت خلال الفترة القليلة الماضية العمل بمشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية الهادف إلى تحسين العملية الزراعية والإنتاجية، وادخال

التقنيات الزراعية الحديثة والبحث عن بدائل زراعية تتوائم مع متطلب التنمية الزراعية في اليمن .

التسويق الزراعي

وفي مجال تطوير التسويق الزراعي داخليا وخارجيا تقوم وزارة الزراعة والري باستكمال إنشاء الأسواق الداخلية التجميعية وأسواق الجملة (مأرب، صعدة ، بأجل ، مركز صنعاء وحرض) وتنظيمها بحيث تكون قادرة على إيصال المنتجات المحلية، بالإضافة إلى استكمال تنفيذ مراكز الصادرات وتشغيل القائم منها بما يساعد الحفاظ على جودة المنتجات الزراعية وتمكينها من المنافسة في الاسواق الخارجية بالتنسيق والتعاون بين الإدارة العامة للتسويق بالوزارة مع الاتحاد التعاوني الزراعي.

زراعة المحاصيل النقدية

وفي مجال التوسع في زراعة المحاصيل النقدية أفاد الوزير الحوشبي ان الوزارة تقوم بتنفيذ عدة برامج منها ما يتعلق بإعادة تأهيل بساتين النخيل في مناطق النخيل من الإحلال للأشجار المصابة بحشرة الدوباس لمساحة ٥٠ هكتار في حضرموت ، وكذا احلال أشجار محسنة بدلاً عن الأشجار رديئة الأصناف والإنتاج بمساحة ٥٠ هكتار في محافظة الحديدة ، بالإضافة إلى توفير ٣٠ الة تلقيح صناعي ، تدريب حقلي .

وبالنسبة لأشجار العنب فان العمل جاري على إنشاء حقول نموذجية لمحصول العنب ٥٠ هكتار في مناطق الإنتاج مع توفير شبكات ري ، إلى جانب القيام بالتدريب الحقلي للمزارعين في مناطق الإنتاج للتوعية بالأساليب الحديثة في العملية الزراعية .

وأشار الوزير الحوشبي إلى أن الوزارة تسعى إلى إنشاء حقول نموذجية لمحصول البن لمساحة ٥٠ هكتار في مناطق الانتاج بالإضافة إلى توفير شبكات ري لـ ٥٠ هكتار تستهدف مناطق زراعة البن في اليمن للإسهام في تشجيع توسيع المساحات الزراعية لمحصول البن .. لافتا إلى إجراءات تشييد ٦ مشاتل في مناطق إنتاج البن(لحج صنعاء ، المحويت ، إب وتعز ذمار .

وبين الحوشبي ان الوزارة استكملت إعداد دراسة متكاملة حول زراعة الحبوب ضمن خطتها لتوسيع زراعة المحاصيل الزراعية الغذائية ومنها الحبوب والقمح وتستهدف الدراسة إيجاد آليات جديدة تسهم في توسيع المساحة الزراعية من محاصيل الحبوب بما يسهم في تقليص الفجوة الغذائية لليمن جراء الاستيراد من الخارج وأيضا تحقيق الاكتفاء الذاتي من إنتاج الحبوب والقمح خلال السنوات القادمة.

يشار إلى أن مصفوفة البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس تضمنت مواصلة الاهتمام بالمزارعين والعاملين في قطاع الزراعة وتوفير الوسائل الزراعية الحديثة، ومنحهم القروض الميسرة من صندوق التشجيع الزراعي والسمكي، وتقديم التسهيلات اللازمة لهم وبما يكفل زيادة الإنتاج الزراعي، فضلاً عن مكافحة التصحر واستصلاح أراض زراعية جديدة، والعمل على تشجيع استخدام المعدات والمدخلات الزراعية الملائمة و التوسع في زراعة المحاصيل النقدية والاهتمام بالبحوث والإرشاد الزراعي وتقنين استخدام المبيدات الحشرية و تطوير التسويق الزراعي داخلياً وخارجياً، وكذا الاهتمام بالثروة الحيوانية والزراعة المطرية وتشجيع الاستثمارات فيها.

45 عاما من العطاء المتواصل

محافظة تعز قلب الثورة اليمنية

خمسة وأربعون عاماً مضت على انتصارات الثورة السبتمبرية الخالدة.. فمنذ ذلك التاريخ وحتى اللحظة الحاضرة شهدت اليمن نقلة نوعية في جميع المجالات وتحققت الوحدة اليمنية في عهد الرئيس القائد علي عبدالله صالح كأغلى وأثمن مكسب للشعب اليمني.
وقد شهدت محافظات الجمهورية المزيد من الإنجازات التي أصبحت شاهدة حية على واقع يتجدد باستمرار وحاضر ملئ بالمكاسب.

عرض / عبدالرؤوف هزاع

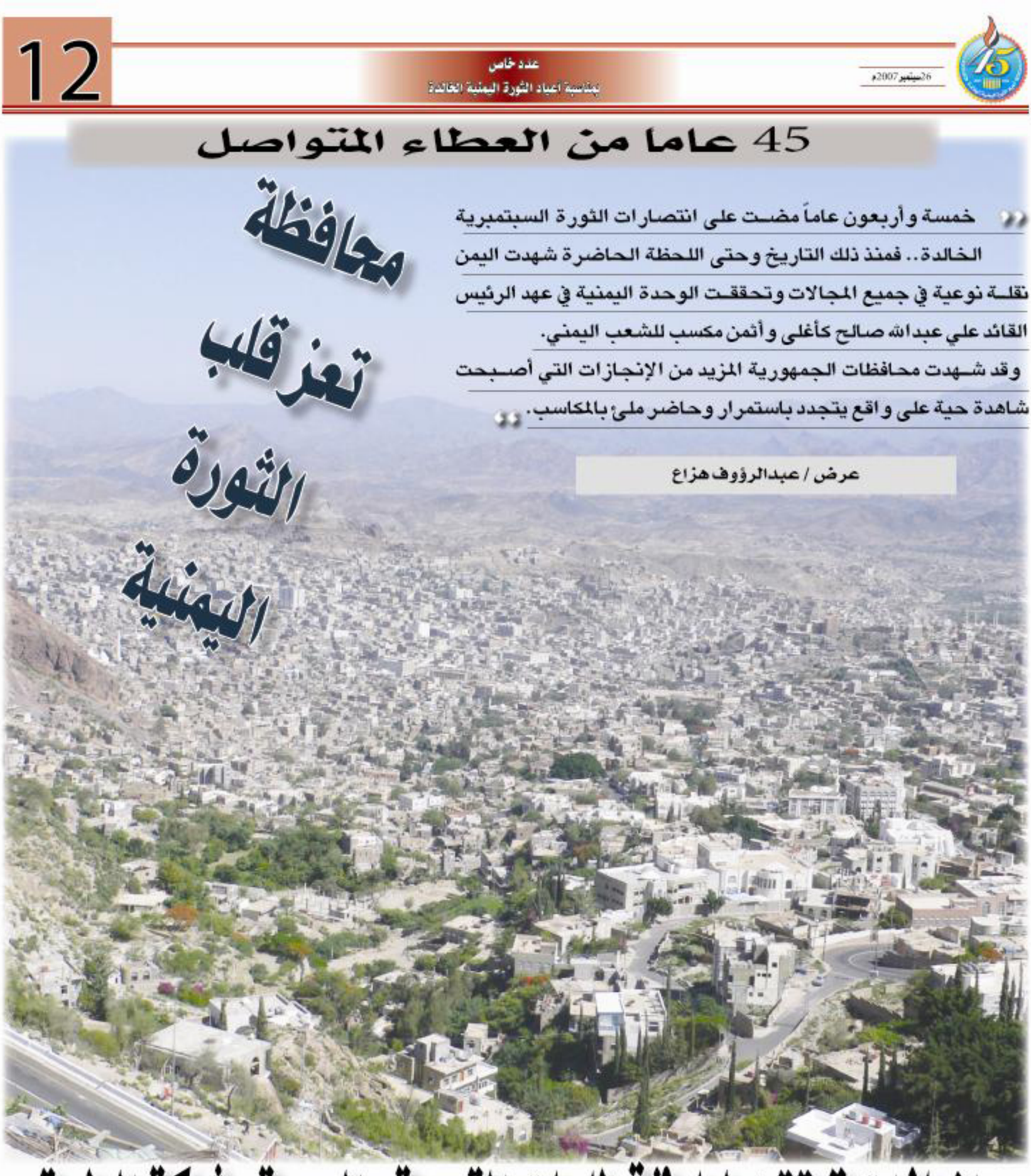

وإنجازات تحققت لها في قطاعات التربية والصحة وشبكة الطرق

هذه المحافظة التي تشهد حراكاً وفعاليات وأنشطة متعددة على المستويات كافة احتفاءً بالذكرى الـ 45 للثورة وكذا كونها تحتفي بعيد الوحدة، ولأهمية هذين الحدثين البارزين فقد أوجز العرض التالي جزءاً من المكاسب التي تحققت لهذه المحافظة وما زالت عملية التواصل مستمرة لإنجازات كبرى.

يسجل التاريخ عبر مراحله المختلفة ازدهار عدد من المدن في محافظة تعز يرجع بعضه إلى فترات التاريخ اليمني القديم حيث وردت مدينة السواء كأقدم مدينة في محافظة تعز تليها مدينة جبأ حيث ورد ذكرهما في النقوش المسندية اليمنية القديمة فهناك العديد من الشواهد الأثرية والنقشية التي تدل على أن مدينة السواء كانت منطقة استيطان حضري تعود جذوره إلى ما قبل الميلاد.

ومنها نقش قتباني يعود إلى القرن الثاني قبل الميلاد إضافة إلى العديد من الآثار والبقايا القديمة المكتشفة في حصن القدم "الموجود في المدينة أي مدينة جبأ" فهي مدينة أثرية قديمة تقع غرب جبل صبر وبالتحديد في مديرية المسراخ فقد ورد ذكره بالنقوش اليمنية القديمة باسم "جبأ" وهي إحدى الممالك اليمنية التي ظهرت على مسرح التاريخ اليمني القديم واشتهرت قديماً بالتجارة والصناعة ووصفها الهمداني في كتابه صفة "جزيرة العرب" بأنها كورة العاقر في فجوة بين جبل صبر وجبل ذخر "جبل حبشي" وطريقها في وادي الضباب وتباشعه وهي لآل من بني غاله إلى حمير الأصغر.

ومع ظهور الدولة الإسلامية المستقلة في اليمن عن مركز الخلافة العباسية بدأت مدينة تعز تأخذ دورها في النهوض كمدينة مهمة عند السفح الشمالي لجبل صبر حيث جاء

8 مليارات ريال للاستثمار في قطاع الاتصالات

من الأيوبيون، ثم جاء من بعدهم الرسوليون وشكلوا الدولة الرسولية وأتحدث عن تعز عاصمة لها وبالتحديد عام 653هـ حيرية وقد شهدت المدينة خلال حكم الدولة الرسولية نهوضاً حضارياً كبيراً وتطوراً إدارياً وانتشرت الثقافة وبُنيت المدارس وشيدت الحصول والقلاع والأسوار والقصور وقد ظهرت مدينة تعز بهذا الاسم بحسب ما أوردته المصادر التاريخية في أواخر القرن السادس الهجري الثاني عشر الميلادي وبالتحديد مع وصول توران شاه الأيوبي إلى اليمن سنة 569هـ إلا أنّ مدينة تعز كانت موجودة قبل ذلك وما يؤكد ذلك أن توران شاه رتب فيها أميراً ينوبه كما صنع في مدينتي عدن وزبيد وأنّ أحاء سيف الدولة "طغتكين بن أيوب أعاد بناء حصنها".

وفي كتاب "مسرة المعتبر في فضل جبر صبر" أنّ تعز هي القلعة الحمراء التي تسمى اليوم قلعة القاهرة وأما ما تسمى اليوم مدينة تعز التي يضمها السور وفيها جامع المظفر فكانت تسمى عدنية.

في صفة بلاد اليمن "لابن المجاور" وصف حصن تعز "قلعة القاهرة" بقوله "إنّه قلعة وضع بين مدينتين إحداهما المغربة والثانية عدنية في لحف جبل صبر، وقد وصف الرحالة العربي الشهير ابن بطوطة مدينة تعز عندما زارها في عهد الملك الرسولي المجاهد علي بن داوود "721 – 764هـ" بأنها من أحسن المدن اليمنية وأعظمها.

وأشاد الحجري في معجمه أنّ مدينة تعز بلدة مشهورة من مدن اليمن تقع بالقرب من الجَنَد في سفح جبل صبر واليوم هي مركز البلاد وقد صارت الجَنَد من أعمال تعز بعد أن كانت تعز من أعمال الجند.

تنقسم محافظة تعز إدارياً إلى ثلاثة وعشرين مديرية وهي :

مديريات القاهرة، المظفر، صالة، التعزية، الشماتين، الصلو، المضاء، المسراخ، المعافر، الوسط، الوازعية، جبل حبشي، حيفان، ضمنة خدير، المشنف، سامع، شرعب الرونة، شرعب السلام، صبر الموادم، ماوية، مشرعة وحدنان، مقبنة وموزع.

أما عدد السكان فيها فقد بلغ مليوناً و402 ألف و569 نسمة.. عدد الذكور مليون و100 ألف و132 ذكراً، فيما بلغ عدد الإناث مليوناً و247 ألفاً و437 أنثى.. يقطنون على مساحة 95 ألفاً و876 كيلو متراً مربعاً هي مساحة محافظة تعز.

التطور التعليمي

شهد التعليم تطوراً كبيراً من خلال ما تحقق من إنجازات حيث توسع القطاع التعليمي وشمل المدينة والريف على حد سواء فقد ازدادت عدد المنشآت التعليمية وتطورت الوسائل والتجهيزات الفنية وازداد عدد المدرسين اليمنيين وارتفعت معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي للجنسين ذكوراً وإناثاً على مستوى المدن والأرياف.

كما شهد القطاع التعليمي أيضاً تطوراً كبيراً في عملية الأداء التعليمي من خلال تطوير المناهج العلمية التي تلائم متطلبات الحياة والتقدم التقني وكذا تطوير المتابعة والمراقبة من خلال التسيير الميداني التربوي الشامل وتأسيس قاعدة البيانات والمعلومات.

مؤشرات قطاع التعليم

تدل المؤشرات الأولية أنّ هناك زيادة مستمرة في أعداد الطلاب والمدرسين والتوسع في المدارس أيضاً فقد بلغ عدد الطلاب في مراحل التعليم الأساسي في الأول الابتدائي وحتى السنة التاسعة "427" ألفاً و448 طالباً وطالبة بينما بلغ عدد المدارس "1011" مدرسة.. مع الإشارة إلى أنّ عدد مدارس التعليم الثانوي تتضمن مدارس التعليم الأساسي أي أنه مشتركة لصعوبة الفصل بينهما وتبلغ عدد المدارس الثانوية غير المشتركة 8 مدارس فقط.

أما بالنسبة لأعداد الطلاب في مراحل الثانوية فقد بلغ 103 آلاف و352 طالباً وطالبة بينما بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس 6382.

محو الأمية

بعد انتصار الثورة بدأت حملات محو الأمية في محافظة تعز فتحت وزارة التربية والتعليم مركزاً واحداً عام 1964م ضمن ثلاثة مراكز تأهيم في صنعاء والأخر في الحديدة وفي عام 1970م صدر القرار الجمهوري رقم 3 بقانون محو الأمية وتعليم الكبار الذي تشكل بمقتضاه الهيئة العليا لمحو الأمية مقرها وزارة التربية والتعليم وعلى إثر ذلك افتتحت إدارة التعليم غير النظامي في المحافظة، وتعاقبت عبدة قوانين حتى شكلت الوزارة جهاز محو الأمية وتعليم الكبار، وكانت نسبة الأمية في عام 1975م 82% بين الكبار، ويشير التعداد العام لعام 1994م إلى أنّ نسبة الأمية بلغت 6.0% بين الكبار وهذا يعني انخفاض النسبة بمقدار 22% خلال 19 عاماً.

وفي إطار اهتمام الدولة ببرنامج محو الأمية وتعليم الكبار حقق هذا الجانب إنجازاً كبيراً على مستوى المدينة والريف، والذي أقيمت فيه مراكز محو الأمية وتعليم الكبار على استقطاب وتعليم أعداد كبيرة من الرجال والنساء على حد سواء، وإذا نظرنا إلى أعداد مراكز محو الأمية نستطيع القول إنّها بلغت 430 مركزاً تضمن 882 فصلاً، وبلغ إجمالي الدارسين 17 ألفاً و491 دارساً ودارسة في محو الأمية بينما بلغ عدد المتابعين للدراسة 2850 دارساً ودارسة.

التعليم الأهلي

ظهرت المدارس الأهلية في محافظة تعز عام 1972م بمدرسة واحدة هي مدرسة محمد علي عثمان وفي عام 1981م صدر قانون التعليم الأهلي والخاص وقضت إحدى موادة بأن تشرف وزارة التربية والتعليم بأجهزتها الفنية والإدارية على هذا النوع من المدارس وتوالي افتتاح المدارس حتى وصلت في العامين الدراسيين 93 / 94م - 94 / 95م إلى 6 مدارس ومعهد واحد يضم 296 طالباً وطالبة في التمهيدي والصفوف الأساسية "33" طالباً وطالبة في المرحلة الثانوية وبإجمالي عام 2775 طالباً وطالبة وإجمالي 123 شعبة.

المشاريع التربوية المنجزة

وإذا نظرنا إلى المشروعات المنجزة في محافظة تعز في المجال التربوي والمولة حكومياً سنجد أنها بلغت "418" مدرسة موزعة على مديريات محافظة تعز بلغت كلفتها الإجمالية 4 مليارات و518 مليوناً و115 ألف ريال.

أما المشاريع التربوية المنجزة وبتمويل خارجي وتتجسد بتشييد مدارس أو تأثيث وتجهيز مدارس أو ترميمات أو بناء مدارس مع ملحقات فقد بلغت 401 مدرسة، بينما بلغت كلفتها الإجمالية 25 مليوناً و43 ألفاً وواحداً وأربعين دولاراً أمريكياً.

التعليم الجامعي

شهد هذا القطاع تطوراً نوعياً متقدماً فقد بدأت الدراسة في كلية التربية كنواة أولى لجامعة تعز في العام الدراسي 85 / 1986م يبنى كلية الدراسات العربية والإسلامية إحدى مؤسسات التعليم المتوسطة وفي عام 91 / 1992م وبتوجيهات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حصلت الجامعة على مبنى معهد الثلايا الذي تم ترميمه وتطوير أبنيته القديمة إلى قاعات دراسية لكليتي التربية والآداب وفي العام 1993م صدر القرار الجمهوري رقم "44" بإنشاء جامعة تعز الصرح العلمي الشامخ الذي تطورت منشآته وتزايدت أعداد طلابه الملتحقين والمتخرجين فيه إذ كان عدد الطلاب في الجامعة 8258 طالباً وطالبة وقد تزايد العدد إلى أن بلغ 29.237 طالباً وطالبة أي بمعدل نمو سنوي يقارب 13 % كمتوسط للسبع السنوات الأخيرة.

وبحسب ما دلت الإحصائيات الأخيرة لأعداد الطلاب الجامعيين فقد بلغ عددهم 29 ألفاً و237 طالباً وطالبة وما يربو على ذلك بينما أعضاء هيئة التدريس بلغ عددهم 176 عضواً في هيئة التدريس، وربما قد زاد على هذا خلال العامين الماضيين.

وبالنسبة للمشروعات المنجزة والخاصة بجامعة تعز والممولة حكومياً تتمثل هذه المشروعات بالتوسعات والتسوير ومباني وتجهيزات ومكتبة وإنارة وقد بلغت 27 مشروعاً بينما بلغت كلفتها الإجمالية 5 مليارات و278 مليوناً و753 ألف ريال.

التعليم الفني

وفي هذا الإطار نجد أنّ الحكومة أولت هذا الجانب اهتماماً متزايداً بهدف توسيع مجالاته ورفع نسبة الملتحقين في برامج التدريب والتعليم المهني في مخرجات التعليم الأساسي والثانوي.

وقد أنشئت العديد من معاهد التدريب والتأهيل على مستوى مركز المحافظة والمديريات وتزويدها بالمعدات والتجهيزات العملية التي توائم التخصصات المختلفة إضافة إلى تطوير الوسائل والمناهج التعليمية والبرامج التي تتوافق مع عملية تأهيل المخرجات ومتطلبات سوق العمل.

ولذلك فقد أنشئت العديد من مراكز التدريب فقد بلغت المشروعات المنجزة في المحافظة والممولة حكومياً 7 مشروعات بكلفة إجمالية بلغت 255 مليون ريال، بينما أنجزت 8 مشروعات بتمويل خارجي بكلفة إجمالية 8 ملايين و745 ألفاً و768 دولاراً أمريكياً.

وفي سياق المعاهد هناك أيضاً عدد من المعاهد الأخرى التي أسسها الدولة منها المعهد العالي للمعلمين والذي أنشئ بهدف تغطية المراحل الأولى من التعليم العام، وقد اقتصر نشاطه في البداية على إعداد المعلمين في الصف الأول وحتى الرابع ابتدائي ومع مرور السنوات أصبح يعد معلمين في بعض التخصصات والتي أصبحت عشرة أقسام وهي علوم القرآن ودراسات عربية ودراسات اجتماعية، إنجليزي، العلوم، الرياضيات، الإرشاد، وعلم النفس، التربية الرياضية والتربية الفنية بالإضافة إلى قسم المهارات ويعتبر معهد تعز الوحيد الذي افتتح هذا القسم.

وقد تخرج من هذا المعهد العديد من المدرسين.

وهناك معاهد أخرى منها معاهد تأهيل وتدريب المعلمين والمعلمات وكذا المعاهد العلمية الدينية ودور القرآن.

الجانب الصحي

إنّ منجزات الثورة وعطاءاتها لا تحدد بجانب واحد، ولكن هناك العديد من المنجزات التي لا نستطيع حصرها لكننا نستعرض بعض الجوانب ومنها الجانب الصحي في محافظة تعز، الذي شهد تطوراً مشاراً فقد شيدت العديد من المنشآت والمراكز الصحية والتجهيزات الفنية التابعة لها والتوسع في تقديم الخدمات إلى جانب الرعاية الصحية الأولية الذي حقق نجاحاً ملموساً في ضوء إستراتيجية الحكومة لاستئصال شلل الأطفال والتوسع في خدمات التحصين وبرامج التعليم ضد فيروس الكبد الباكي وبرامج مكافحة الملاريا والجذام.. الذي حقق أهدافه في السنوات الأخيرة. هذا فضلاً عن تأهيل قسم الكلى الصناعية وقسم القلب في المستشفى الجمهوري.

وكانت الغاية الرئيسة في الوضع الصحي عموماً توفير خدمات صحية جيدة قريبة من السكان على مستوى المدينة والريف وتطبيق نظام المناطق الصحية وتوفير الأدوية الأساسية والتركيز على الرعاية الأولية بهدف خفض معدلات الوفيات بين الأطفال ورفع نسبة التغطية للخدمات إلى 85.3% من السكان، وتقديم خدمات صحية على أساس المشاركة في الكلفة برفع كفاءة الاستخدام والاستفادة للأسر الفقيرة.

إنّ التطور الذي شهده هذا القطاع لا في مجال واحد ولكن في جميع مجالاته وتخصصاته فقد بلغت عدد المنشآت في محافظة تعز ومديرياتها 21 مستشفىً وبلغت عدد الأسرة 1869 سريراً بينما بلغت عدد المراكز الصحية 8 مراكز، و عدد الأسرة 130 سريراً، أما المراكز الصحية من دون أسرة فقد وصل تعدادها إلى 70 مركزاً وبلغت وحدات الرعاية الصحية الأولية إلى 115 مركزاً، فيما وصل عدد مراكز الأمومة والطفولة إلى 22 مركزاً أما الصيدليات والمخازن بلغ تعدادها "532" صيدلية.

وأما الكادر التخصصي فقد بلغ عدد الأطباء البشريين 549 طبياً والأسنان 29 طبياً، والصيدلة 128 صيدلياً، أما اختصاصيو الكيمياء الحيوية والمختبرات فقد بلغ عددهم "109" اختصاصيين، فيما بلغ اختصاصيو التغذية "2"، وفنيو المختبرات "108" فنيين، ومساعدو طبيب 77 مساعداً طبياً، وفنيو الأشعة 77 فنياً أيضاً.

أما تخصص مساعد صيدلي فقد بلغ عددهم 94 مساعداً صيدلياً.

وفيما يخص الممرضين والممرضات فقد بلغ عددهم 767 والقابلات وصلن إلى 132 قابلة.

وبالإشارة إلى حصر المشاريع الصحية المنجزة في محافظة تعز ومديرياتها سنجد عدد المستشفيات والمراكز الصحية والوحدات الصحية وكذا مشروعات الترميمات وبناء مرافق ملحقة وشراء معدات وغيرها وبتمويل حكومي حيث بلغت المشروعات 131 مشروعاً ما بين مستشفى ووحدة ومركز صحي بقيمة إجمالية لتلك المشروعات مليار و656 مليوناً و908 آلاف ريال.

أما المشروعات الصحية المنجزة بتمويل خارجي فقد بلغت 54 مشروعاً بقيمة إجمالية 3 ملايين و167 ألفاً و121 دولاراً أمريكياً.

شبكة الطرق

إنّ هذا الجانب "شبكة الطرق" تشكل شريان الحياة لحركة المجتمع كونها أهم وسيلة في نمو وتطور التنمية الاقتصادية والاجتماعية.. وحققت محافظة تعز نمواً مناسباً في هذا القطاع من خلال تنفيذ العديد من المشآت ومشاريع الطرق التي تربط مركز المحافظة بالمديريات وكذا بين المحافظة والمحافظات الأخرى ومع ذلك فإنّ نسبة الطرق الإسفلتية لا تزال تشكل نسبة ضئيلة من مجموع الطرق، إلا أنّ الحكومة وضعت السيناريوهات الهادفة لاستكمال وتحديث شبكة الطرق الداخلية والدولية لربط مناطق اليمن بعضها بما في ذلك المدن الثانوية والمناطق الريفية.

وأخيراً محافظة تعز بنصيب الأسد من هذا الاهتمام من خلال البرامج المشاريع ذات الأولوية لتسهيل التواصل والانتقال بين مراكز المحافظات والمديريات وخدمة واسعة النطاق من التجمعات السكانية الريفية وتأمين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية وتعزيز النمو الاقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل وإشراك المجتمع المحلي والإسهامات الفردية في إنشاء الطرق الفرعية وتفعيل دور أجهزة السلطة المحلية ودور الصناديق التنموية الاجتماعية للإسهام الفاعل في هذا القطاع.

مشروعات منجزة بمليارات الريالات

وبالإشارة إلى أهم الطرق الإستراتيجية التي تربط محافظة تعز وبعض المحافظات الأخرى هي :

(1) طريق تعز – عدن، طريق الضاء – باب المندب – رأس العارة – عدن بطول 258 كيلو متراً.

(2) طريق تعز الحديدة، طريق الضاء – الخوخة الحديدة.

(3) طريق (تعز خيع) طريق حيفان – الخطوة – المفاليس – طور الباحة (خيع).

(4) طريق تعز – خيع طريق التربة – معبق – الزريقة وطور الباحة.

وقد تطورت الطرق الإسفلتية في المحافظة من 324 كم في عام 90م إلى 653.4 كم في عام 2004م، وكذا الطرق الخصوصية أي المفروشة بالحصى من 309 كم عام 90م إلى 752.4 كم في عام 2004م.

وفيما يتعلق بالمشاريع المنفذة والممولة حكومياً في شبكة الطرق في محافظة تعز، ومديرياتها والمتمثلة بالشق والسفلتة وصيانة الطرق وشق طرق فرعية وصيانة الجسور وترميم الشوارع الإسفلتية وصيانتها وكذا رصف الشوارع بالأحجار وتوسعة الطرق فقد بلغ عددها "149" مشروعاً، بلغت كلفتها الإجمالية 15 ملياراً و936 مليوناً 443 ألف ريال.

أما المشروعات المنجزة في مجال الطرق بمحافظة تعز ومديرياتها والممولة خارجياً وهي عبارة عن طرق ورصف عبارات المشاة وحماية مدينة تعز من كوارث السيول وإصلاح طرق وتقوية طرق أيضاً ورصف طرق، فقد بلغت 33 مشروعاً بكلفة إجمالية "90" مليوناً و134 ألفاً و61 دولاراً أمريكياً.

مشروع حماية تعز من كوارث السيول

يعتبر هذا المشروع من المشاريع المهمة إذ يهدف إلى توفير الحماية اللازمة للمواطنين وممتلكاتهم وكذلك الممتلكات العامة من طرق شبكات خدمية مثل المياه والمجاري والكهرباء والهاتف، والتي كانت جميعها تتعرض للخطر أثناء نزول الأمطار وتدفق المياه من المجاري الجبلية والسوائل مصطحبة كميات كبيرة من الأحجار الضخمة، وقد تعرضت المدينة القديمة وسكانها للخطر وسبب انقطاع حركة المرور مخلفاً كميات هائلة من الأتربة والأحجار.

وقد جاء هذا المشروع لحماية المدينة والمواطنين وممتلكاتهم.

ويتكون المشروع من مساحة لتجميع المياه إلى جميع الوديان بمساحة 23 كيلو متراً، وقنوات تصريف مفتوحة، وعبارات خرسانية وقنوات مغلقة وطرق إسفلتية ورصف بالأحجار ومصرف صحي وبناء وحدات سكنية عددها 240 وحدة سكنية، وقد بلغت الكلفة الكلية للمشروع للمرحلتين الأولى والثانية "72.200.000" دولار أمريكي.

الاتصالات

إنّ الشواهد كثيرة لمنجزات الثورة.. ويعتبر قطاع الاتصالات أحد هذه الشوامخ الخدمية المهمة التي واكبت أحدث التقنيات.. وقد أصبحت تقنية المعلومات والاتصالات وخدمات الإنترنت من أهم الوسائل الحديثة لاقتنائها العلوم والمعارف وتسهيل التنسيق والاتصالات ولتطوير القدرات البشرية.

إنّ هذا القطاع شهد تطوراً ملموساً ودلت المؤشرات على ذلك حيث ارتفعت الاتصالات الرسمية من خمسة مواقع ريفية عام 1988م سعة اثنين خطوط لكل موقع إلى 94 مركزاً ريفياً بسعة إجمالية 404 خطوط، وتم ربطها عام 2003م عبر أجهزة الطاقة الشمسية.

وارتفعت عدد السنترالات من سنترال واحد إلى 3 سنترالات مركزية و12 سنترالاً فرعياً، أي أنّ السعة الهاتفية من 19 ألف رقم عام 1988م إلى 83 ألفاً و618 خطاً هاتفياً زادت حتى الأعوام الماضية في الألفية الثالثة.

أما الاستثمارات فقد بلغت خلال أعوام 95 – 2002م ما يقارب 8 مليارات ريال، وقد خصص مبلغ 3 مليارات و153 مليوناً و284 ألف ريال لتغطية ستة مواقع في مديريات مختلفة لتخدم ما يقارب 31 ألفاً و332 مشتركاً.

وإذا حصرنا المشاريع المنجزة في قطاع الاتصالات والممولة حكومياً سجد أنها 102 مشروع، وبلغت كلفتها الإجمالية 12 ملياراً و434 مليوناً و14 ألف ريال.

الكهرباء

تطور قطاع الكهرباء وشهد نمواً في عملية التوليد والنقل والتوزيع من خلال تنفيذ المشروعات لتصل خدمة الكهرباء إلى نطاق واسع وتشمل مديريات المحافظة وكذا ربط المحافظة بمحافظات أخرى.

ولتعزيز توليد الطاقة الكهربائية في المحافظة تمّ تعزيز الطاقة بإضافة مولدين جديدين بقدرة 11 ميجاوات وأصبح إجمالي القدرة للمحطة 27 ميجاوات، وفيما يتعلق بالمشروعات الكهربائية المنجزة في محافظة تعز، والممولة حكومياً فقد بلغت 75 مشروعاً حكومياً بكلفة إجمالية بلغت 8 مليارات و436 مليوناً و156 ألف ريال.

أما مشروع الربط الكهربائي تعز – عدن فهو مشروع بتمويل خارجي وحكومي مشترك فقد بلغت كلفته مليونين و333 ألفاً و333 دولاراً أمريكياً.

قطاع المياه

رغم ما تعانيه محافظة تعز وبالذات مدينة تعز من شح حاد في المياه، إلا أنّ الحكومة قد عملت من خلال البناء المؤسسي والتشريعي ووضع السياسات لتأمين الاستمرار والتوسع في إنتاج وإمداد المياه للريف والحضر على السواء، فأنشأت الهيئة العامة للموارد المائية وفروعها كجهة مسؤولة عن سياسات الموارد المائية وحمايتها من الاستنزاف والتلوث، والهيئة العامة للمياه وكهرباء الريف المعنية بإمدادات المياه للتجمعات السكانية على مستوى الريف.

وفي نطاق الريف والحضر تمّ إنشاء المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي لإنتاج وتوزيع المياه كإحدى آليات إصلاح وإعادة هيكلة القطاع الجاري تنفيذه.

في الوقت الحاضر وتأكيداً لاهتمام الدولة بهذا القطاع صدر القرار الجمهوري بإنشاء وزارة المياه والبيئة في إطار استكمال برنامج إعادة هيكلية القطاع ورفع كفاءة إدارته وزيادة إنتاج المياه وترشيد استخدام الموارد المائية والحفاظ عليها من الاستنزاف ومنع التلوث.

ونظراً للأزمة الخانقة التي تعانيها محافظة تعز وبالذات "المدينة" فقد أولت قيادتها الحالية اهتماماً كبيراً بهذا القطاع من خلال المشروعات التي ساعدت على تخفيف الأزمة.

ويُلاحظ أنّ قطاع المياه يشهد تطوراً وإن كان بطيئاً نسبياً، إذ تدل المؤشرات في هذا القطاع أنّ عدد مصادر المياه "43" بئراً بينما الكمية الناتجة من المياه خلال العام تصل إلى 6 ملايين و713 ألفاً و332 متراً مكعباً بينما الكمية المستهلكة 3 ملايين و699 ألفاً و56 متراً مكعباً بينما المستفيدون من خدمة المياه "310" آلاف و768 نسمة.

يبلغ عدد المشتركين في خدمة المياه (39 ألفاً و471 مشتركاً).. بينما الطاقة التخزينية المتاحة للمياه "301" ألف متر مكعب.

وإذا نظرنا إلى المشروعات الخاصة بالمياه والمنجزة حتى الوقت الحالي والممولة حكومياً سنجد أنها بلغت 37 مشروعاً بقيمة إجمالية 6 مليارات و37 مليوناً و564 ألف ريال.

بينما بلغت عدد المشروعات الممولة أوبيكاً خارجياً "70" مشروعاً بكلفة إجمالية بلغت 163 مليوناً و950 ألف دولار أمريكي، وللتأكيد فإنّ هذه المشروعات تتضمن خزانات وإنشاء برك ودورات تدريب وحماية مصادر المياه وحواجز مائية إضافة إلى أعمال طرق.

وهناك أيضاً مشروعات أخرى في مجال المياه والبيئة بتمويل خارجي بلغت عددها ستة مشروعات بكلفة إجمالية قدرها مليونان و553 ألفاً و55 دولاراً أمريكياً.

وإذا تطرقنا إلى المشروعات المنجزة في مجال مياه الريف والممولة حكومياً ومحلياً وقد شملت معظم مديريات المحافظة ووصل عدد هذه المشروعات إلى 86 مشروعاً بكلفة إجمالية بلغت ملياراً و833 مليوناً و868 ألفاً و260 ريالاً.

السدود والحواجز

لقد شيدت هذه السدود والحواجز المائية في مديريات التعزية والشمايتين وماوية وصبر الموادم والوسط وجبل حبشي وحيفان ومقبنة وتعذر وتبلغ السعة التخزينية لهذه السدود مليونين و667 ألف متر مكعب.

وهناك ثلاثة سدود وحواجز مائية أنجزت وتمويل خارجي في مديريات التعزية والربوة وماوية بكلفة إجمالية 304 آلاف و440 دولار أمريكي.

قطاع الصناعة

عملت الحكومة على تشجيع هذا القطاع نظراً لأهميته وقد سنت التشريعات المواكبة للتغيرات الاقتصادية، كما عملت على معالجة أوضاع المؤسسات المتعثرة وأنشأت وفعلت دور الهيئة العامة للمواصفات وضبط الجودة بهدف تحسين مستوى جودة المنتج في السوق المحلي.

محافظة تعز تحتضن العديد من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة كما أنها تمتلك كثير من المقومات للإسهام الفاعل في تطوير وتنو القطاع الصناعي ولذلك نجد أنّ هناك نمواً طيباً في هذا القطاع إذ بلغت المنشآت الصناعية الكبيرة 61 منشأة، تضم "10" آلاف و278 عاملاً وعاملة، بينما بلغت عدد المنشآت الصغيرة 2811 منشأة تضم 4999 عاملاً وعاملة.

وقياساً على ذلك تستطيع القول إنّ إجمالي المنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وصل عددها إلى "300" منشأة تضم 15 ألفاً و994 عاملاً وعاملة.

والإشارة إلى المشاريع الصناعية المنجزة بالمحافظة والممولة حكومياً مشروع مصنع البرح الخط الحالي مشروع كهرباء، خط مصنع البرح ومدينة سكنية للعمال والموظفين في المصنع وسبني مركز التدريب والتأهيل بالمصنع وبوابة المدينة السكنية وتبلغ الكلفة الإجمالية لهذه المشاريع ملياراً و201 مليون و735 ألفاً و236 ريالاً.

القطاع السمكي

لم يُعد هذا القطاع كما كان في الماضي بل شهد تطوراً ملموساً خلال السنوات الماضية، وإذا كان هذا القطاع قد اهتمت به الحكومات المتتالية منذ قيام الثورة السبتمبرية، إلاّ أنّه شهد خلال السنوات القليلة الماضية تطوراً متسارعاً نظراً لأهميته الاقتصادية، وقد وضعت السياسات الهادفة للاستغلال له، ولذلك فقد أُعيد النظر في القوانين واللوائح التي تنظم الاصطياد وإقامة مشاريع تعاونية سمكية لتقديم التمويل اللازم للصيادين الفقراء وتسويق إنتاجهم، بالإضافة إلى زيادة الحوافز لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية في هذا القطاع، وتنظيم عملية التوسيق والتصدير إلى الأسواق الخارجية وفق المواصفات المعتمدة، وكذا دعم المجال البحثي فضلاً عن مشروع تقييم المخزون السمكي، بغرض تنظيم مصائد الأسماك وتحديد فترات الاصطياد والكميات المسموح بها وكذا نوعية وسائل الإنتاج.

كما أسس مشروع إنشاء نظام متكامل للرقابة والتفتيش البحري ومنع الانتهاكات للمياه الإقليمية والحفاظ على البيئة البحرية والاستغلال الأمثل لها، وأُنشئ مشروع تشجيع الصيد التقليدي ومشروع تشجيع الإنتاج الزراعي السمكي.

إنّ كل تلك السياسات تهدف إلى زيادة الإنتاج دون التأثير على المخزون السمكي وتدل المؤشرات في هذا القطاع أنّ هناك تطوراً وقوا في هذا القطاع المهم.. كما تحقق لهذا القطاع العديد من المنشآت، تركزت في توسعة مركز إنزال الضاء ومصنع للثلج في ذباب بطاقة إنتاجية عشرة أطنان وقوارب ومركز إنزال في ذباب ومصنع ثلج بطاقة إنتاجية 51 طناً مع مولدين كهربائيين ومشروع مياه باب المندب وكذا لسان بحري كاسر موج في ذباب باب المندب وثلاجة حفظ الأسماك سعة "50" طناً مع مولدين كهربائيين في المندب.

إضافة إلى إنشاء مصانع ثلج أخرى في جزيرة ميون وقوارب دعم مجاني 50% وثلاجات حفظ أسماك في المناطق الساحلية الأخرى، وشراء 40 قارباً مع المحركات وبلغت التكلفة الإجمالية لهذه المشروعات 123 مليوناً و228 ألف ريال.

إنّ هذه المشروعات أُنجزت ونفذت 100% بتمويل حكومي عدا قارب الرقابة والتفتيش البحري، كان بتمويل خارجي حيث بلغت كلفته (7) آلاف دولار أمريكي.

الاستثمار

من لقد توافرت البُنية القانونية والمؤسسية لهذا القطاع وتمكنت بإصدار عدد من القوانين إلى جانب قانون الاستثمار، ذات الصلة بتهيئة مُناخ ملائم وجاذب للاستثمار وبموجب قانون الاستثمار تمّ إنشاء الهيئة العامة للاستثمار كأداة لتنفيذ القانون وفي إطار محافظة تعز أصدرت الهيئة العامة للاستثمار منذ تأسيسها وكذا فرعها بتعز عدد كبير من التراخيص لمشروعات تنموية وتغطي هذه المشاريع قطاعات متعددة وبصدد ذلك فقد بلغت المشروعات الصناعية 231 مشروعاً بكلفة إجمالية 11 ملياراً و702 مليون و106 آلاف ريال، ضمت 310 عمال وعاملات من ضمن العمالة 6 أفراد غير يمنيين.

أما في القطاع الزراعي فقد بلغت جملة المشروعات 32 مشروعاً قيمتها ملياران و729 مليوناً و541 ألف ريال.

وتضم الاستثمار في القطاع الزراعي 78 عاملاً.

أما المشروعات الخدمية فقد بلغ تعدادها 51 مشروعاً ضمت 186 عاملاً وعاملة منهم 27 عاملاً أجنبياً، فيما بلغت الاستثمارات في الجانب السياحي 12 مشروعاً وبلغت كلفتها الإجمالية 756 مليوناً و230 ألف ريال.

إنّ ما عرضناه يعد جزءاً مما تحقق لمحافظة تعز بينما هناك العديد من المشاريع والعديد من المؤسسات التي لم تتطرق إليها ومن إحدى منجزات الثورة ومكتسباتها ولكننا اكتفينا بهذا القدر لأن الخير لا يكفي.

وكيل وزارة الثروة السمكية لقطاع التخطيط والمشاريع:

إنجازات مشهودة يحققها القطاع السمكي خلال العام 2007م تنفيذاً للبرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس

قالت وزارة الثروة السمكية إنها عملت منذ مطلع العام الجاري على بلورة محاور ومضامين البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية إلى برامج وخطط واقعية.

وأوضحت أنها نفذت العديد من المشاريع المتعلقة بتحقيق الاستغلال الأمثل للثروة السمكية وتوفير مستلزمات تطويره الاهتمام بالصيادين ،وحماية الثروة السمكية من الاصطياد العشوائي ومنع تدمير البيئة البحرية، فضلاً عن إجراء إصلاحات إدارية وتشريعية وتنظيمية لقطاع الاصطياد،وتنفيذ مشاريع خاصة باستكمال البنية التحتية من موانئ عائمة وثابتة مع توفير مشاريع تعليمية وتدريبية للقرى وتجمعات الصيادين، وكذا الاهتمام بمراكز البحوث الخاصة بالاصطياد والبيئة البحرية، وتشجيع الاستثمار في أنشطة الاصطياد والتصدير والصناعات السمكية والخدمات المرتبطة بها.

إعداد / مركز المعلومات

الوزارة تحرص على الاستغلال الأمثل للثروة السمكية وتوفير كل المستلزمات التطويرية لها

وقال وكيل وزارة الثروة السمكية لقطاع التخطيط والمشاريع المهندس عبدالهادي الخضر أن وزارته أنجزت ما نسبته ٣٠ بالمائة من المشاريع التي تضمنتها المصفوفة التنفيذية لمضامين وأهداف البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، بعد أن عكفت الوزارة على وضع ما يخصها من تعهدات في شكل برامج زمنية ونقاط تنفيذية ثم إقرارها من قبل مجلس الوزراء وبدأت الوزارة في وضع البرامج العملية للتنفيذ في الميدان.

ففي مجال الاهتمام بالصيادين والاصطياد التقليدي أوضح أن الوزارة قامت خلال العام الجاري بتوزيع ٥٠٠ قارب صيد تقليدي للصيادين في سواحل البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي بالإضافة إلى توفير معدات الاصطياد ومستلزمات التطوير لهذه القوارب، فيما يجري العمل حالياً على تصنيع ألف قارب صيد بتكلفة ٩٠٠ مليون ريال تمهيداً لتوزيعها على الصيادين التقليديين بأسعار مخفضه وعلى شكل قروض ميسرة وبدون فوائد تقدم للصيادين عبر بنك التسليف التعاوني الزراعي.

وقال الخضر إن هذا المشروع يأتي ضمن مصفوفة الإجراءات التنفيذية للبرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والذي يؤكد على ضرورة الاهتمام بالصيد التقليدي وتوفير الاحتياجات اللازمة لهم بهدف رفع إنتاج الصيادين التقليديين.

وبالنسبة لاستكمال البنية التحتية وإنشاء العديد من المشاريع الحمالقة والإستراتيجية التي ستحدث نقلة نوعية في حياة الصيادين اليمنيين.

وأشار إلى أن الوزارة استكملت تنفيذ ثلاث مراحل من مراحل إنشاء ميناء ميدي السمكي في المنطقة الشمالية الغربي للبحر الأحمر والذي بلغت تكلفته حتى الآن ٧ مليارات ريال.

وبين أن المراحل الثلاث ستعمل على توفير بنية تحتية متكاملة ليس فقط كمرساة بل أيضا من خلال ما تتضمنه من منشآت مصاحبة كساحات الحراج ومخازن الحفظ ووسائل التخزين ومراكز ضبط الجودة وورش لإصلاح القوارب.

ولفت إلى أن المشروع يتكون من حاجز أمواج جنوبي بطول ١٧٠٠ متر وشمالي بطول ١١٩٠ متراً ورصيف خرساني بطول ١٧٠٠ متر بالإضافة إلى مساحة أرضية لإقامة المنشآت التشغيلية للمشروع وساحة مائية تقدر بـ ٨٠٠ الف متر مربع لإيواء القوارب.

وأضاف الوكيل..كما استكملت الوزارة دراسة الجدوى الخاصة بتنفيذ المرحلة الثانية من ميناء الشحر بمحافظة حضرموت بتكلفة ١٢ مليون دينار كويتي بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

وأشار إلى إن هذه المرحلة خاصة بالبنى الخدمية في الميناء مثل مصانع الثلج وثلاجات الخزن ومعامل تحضير الأسماك وإنشاء المحطات الكهربائية وساحة للشباك وورش لصيانة القوارب ومكائن البحرية بالإضافة إلى مبنى الجمارك والهجرة والجوازات.

وفيما يتعلق بمشروع إدارة المصائد السمكية والمحافظة عليها "مشروع الأسماك الخامس"... قال وكيل وزارة الثروة السمكية أن الوزارة بدأت في تنفيذ المشروع خلال

←

الاهتمام بالصيادين وحماية الثروة من الاصطياد العشوائي ومنع تدمير البيئة البحرية

ألف قارب صيد بكلفة 900 مليون ريال ستوزع على الصيادين التقليديين بأسعار مخفضه وعلى شكل قروض ميسرة وبدون فوائد

العام الجاري متضمناً العديد من المشاريع العملاقة من موانئ عائمة وثابتة وتوفير مشاريع تعليمية وتدريبية للصيادين على طول سواحل اليمن، حيث يجري العمل حالياً على تنفيذ ثلاثة مشاريع عملاقة، يتضمن المشروع الأول إعادة تأهيل ثلاثة موانئ سمكية هي ميناء الحديدة القديم بكلفة مليوني دولار وميناء الخوبة بالحديدة بكلفة مليوني ريال بالإضافة إلى إعادة تأهيل ميناء نشطون بمحافظة المهرة بكلفة ثلاثة ملايين دولار، و تهدف تلك المشاريع إلى تحسين البنية التحتية لهذه الموانئ بما يرفع من مستوى الخدمات التي تقدمها.

فيما يتضمن المشروع الثاني إنشاء أربعة مشاريع للثلج في كل من منطقة عين بامعبد بمحافظة شبوة ومنطقة الخوخة بالحديدة ومنطقة الخا بتعز وكذا منطقة الريدة بحضرموت بكلفة مليون دولار، في حين يتضمن المشروع الثالث إنشاء عشر ساحات حراج في محافظات شبوة وتعز وحضرموت وأبين والمهرة والحديدة بكلفة مليون دولار.

وأشار إلى أن هناك عدداً من المشاريع التي سيتم إنجازها خلال الفترة المتبقية من العام الجاري هي إنشاء ميناء نموذجي في محافظة الحديدة باعتبارها مركز البحر الأحمر واستكمال ميناء الشحر وميناء بئر علي وإنشاء محطة أبحاث بشبوة إضافة إلى مشاريع تتعلق بتوفير البنى التحتية في محافظات تعز ولحج وأبين.

وعن اهتمام الوزارة بمراكز البحوث الخاصة بالاصطياد وحماية البيئة البحرية... أشار الخضر إلى أن الهيئة العامة لأبحاث علوم البحار والموارد المائية التي تم إنشاؤها مؤخراً بقرار جمهوري تقوم حالياً بإجراء الأبحاث والدراسات الخاصة بالمخزون السمكي وتحديد مواسم الاصطياد وجهد الاصطياد وعدد القوارب التي تؤثر عليه وكذا تحديد المواسم وتنظيمها لتجنب المواسم التي تتكاثر فيها الأحياء البحرية بما يكفل حماية الثروة السمكية من الاصطياد العشوائي.. متطرقاً لمشروع الرقابة والتفتيش في القطاع السمكي والبالغ تكلفته ٥ ملايين يورو بتمويل من الدول المانحة بهدف توفير أنظمة مراقبة حديثة من قوارب وفضلاً عن تأهيل الكوادر اليمنيين في هذا المجال.

وتابع قائلاً إن الوزارة وفي هذا الإطار أدخلت تقنيات حديثة لمراقبة القوارب المستثمرة، تتمثل في إدخال نظام الستلايت على كل قارب بهدف منعها من العبث بالثروة السمكية، في الوقت الذي تمتلك فيه الوزارة عدداً من قوارب الرقابة المنتشرة في المحافظات تتولى عملية التنسيق مع الجهات المعنية بحماية الثروة السمكية كخفر السواحل والقوات البحرية حيث تم مؤخراً القبض على مجموعة من القوارب التي تتسلل من دول الجوار.

وفي مجال تشجيع الاستثمار في مجالات الاصطياد والتصدير والصناعات السمكية.. أشار وكيل وزارة الثروة السمكية لقطاع التخطيط والمشاريع المهندس عبدالهادي إلى أن الوزارة أعدت خارطة استثمارية تحدد نوعية الفرص الاستثمارية المناسبة التي تتوافر في كل موقع من خلال الدراسة العلمية الدقيقة الجملة من الخصائص والشروط الفنية إلى جانب أنها ستعمل على توفير الكثير من الجهد والمال للمستثمرين وزيادة قدرة القطاع السمكي على استقطاب مزيد من رؤوس الأموال المحلية والعربية والدولية.

وأوضح أن عدد الشركات المستثمرة في مجال الثروة السمكية بلغ أكثر من ٢٥ شركة وهي من الشركات الحاصلة على الرقم الأوروبي بالإضافة إلى الشركات التي تتبنى التصدير إلى عدد من بلدان العالم.

وقال "كما تم الاتفاق مع شركة تركية عملاقة للاستثمار في مجال الاستزراع السمكي بحضرموت بالإضافة إلى إنشاء مصنع جديد لتعليب الأسماك (التونة) بالمحافظة بمبلغ مائة مليون للمشروعين".

وأوضح بأن الشركة تنوي إقامة مشاريع سمكية تتضمن إنشاء مركز للصادرات مجهزة بأحدث التقنيات والمواصفات للتصدير.

واستطرد الوكيل قائلاً أن وزارته بدأت في تنفيذ برنامج ترويجي للاستثمار في مجال الاستزراع السمكي في خمسة وعشرين موقعاً مهيأ للاستثمار في هذا المجال، وأن الوزارة استكملت كافة الدراسات الخاصة بالواقع الصالحة للاستزراع السمكي على طول الساحل اليمني وأن البرنامج الترويجي سيمتد للفترة من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠٠٨م.

وبالنسبة للإصلاحات الإدارية والتشريعية والتنظيمية للقطاع السمكي والتي تضمنها البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية.. أشار الخضر إلى أن الحكومة أولت قطاع الثروة السمكية وحمايته من الاصطياد العشوائي عناية فائقة من خلال إصدار القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦م الذي نظم مجمل عمليات الاصطياد وأنشطة وزارة الثروة السمكية المختلفة.

وقال "لقد نظم هذا القانون جميع أنشطة المؤسسات والهيئات التابعة للوزارة وكذا المعنية بعملية الاصطياد.. فبالنسبة للصيد التقليدي حدد القانون المساقات التي ينبغي الاصطياد فيها بخمسة أميال بحرية وهي منطقة خاصة بنشاط الصيادين التقليديين فيما قسم بقية المياه اليمنية بين ما يسمى الاصطياد الساحلي والصناعي وذلك حرصاً على حماية الثروة السمكية وإعطاء الصيادين الحق واستغلال ما يسمى (المياه الداخلية) بحيث لا يجدون المنافسة من قبل الشركات والقوارب الكبيرة".

ونوه أن الوزارة تقوم بإصدار التراخيص المنظمة سواء للمنشآت السمكية أو الإشراف على الأسواق بما يضمن الحفاظ على جودة المنتجات والتحضير الجيد للأسماك وتوزيعها وتداولها داخلياً وخارجياً.

الاتصالات تنجز 15% من مشاريع المصفوفة التنفيذية لبرنامج رئيس الجمهورية الانتخابي

تنفيذ مشاريع توسعة وتطوير شبكة التراسل من خلال استكمال شبكة مسارات كابلات الألياف البصرية

أكد وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس كمال حسين الجبري إن وزارته أنجزت أكثر من 15 % من المشاريع التي تضمنتها المصفوفة التنفيذية لمضامين وأهداف البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ذات الصلة بتطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، موضحا أن وزارة الاتصالات أعدت مصفوفة شاملة للإجراءات والمشاريع التنفيذية المستقبلية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات خلال الفترة القادمة، بناء على المضامين الواردة في البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية خصوصا المتعلقة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والتي من أهمها تشجيع الاستثمار الخاص وتحفيز التنافس في مجالا الاتصالات ،وتوسيع وتطوير خدمات الاتصالات والبريد وضمان انتشارها في عموم المحافظات، بالإضافة إلى الاستفادة من تقنية المعلومات لتطوير خدمات البريد والاتصالات.

إعداد/ مركز المعلومات

وأضاف الوزير الجبري: إن المصفوفة عكست تلك المضامين بشكل تفصيلي وشامل تحدد بموجبه كافة الجوانب الإجرائية والتنفيذية في سياسات وبرامج ومشاريع يتوجب على الوزارة انجازها حتى العام 2010م .

وأوضح الوزير كمال الجبري،إن مانم إنجازه خلال عام من إجراء الانتخابات الرئاسية في العشرين من سبتمبر الماضي، وماهو قيد الإنجازعلى الصعيد التشريعي وتطوير البنى التحتية وإعادة الهيكلة في إطار المصفوفة، تضمن إعداد مشروع قانون جديد للاتصالات وتقنية المعلومات لاستيعاب المتغيرات والتطورات في بنية الاتصالات وتقنية المعلومات، بالإضافة إلى إعادة هيكلة الوزارة وفقا لتلك المتغيرات والتطورات، وإعداد مشروع قانون جديد للبريد يحقق الفصل بين قضايا التشغيل والتنظيم ويعزز من مكانة وقدرات الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي، مضيفاً أنه تم إعداد دراسة لتقييم الأوضاع الراهنة للبنى التحتية للاتصالات وإعداد خطط وبرامج طموحة للانتقال للأجيال الأحدث لتقنيات الاتصالات والمعلومات ذات النطاق العريض، وبلورة إستراتيجية وطنية لأمن وسرية شبكات المعلومات، وإصدار التشريعات للتطبيقات الإلكترونية (الحكومة الالكترونية ، والتجارة الالكترونية ، والتعليم الالكتروني) بما يضمن سرية وخصوصية الاستخدام ومكافحة وتجريم اختراق الشبكات ،وكذا إعداد لائحة تنظم أجور استخدام الترددات والأجهزة الراديوية وخطة وطنية لتخصيص الترددات في اللوائح الدولية بهدف استثمارها وتنظيم استخدامها في الجمهورية اليمنية .

وكشف المهندس الجبري أنه تم إعداد شروط جديدة مشجعة لمنح التراخيص لمزودي خدمة الانترنت واستكمال إجراءات الترخيص للمشغل الثالث لنظام الهاتف النقال (جي إي إم 900) وهو بصدد تدشين خدماته للمجتمع ، وكذا إعداد برنامج وطني لتأمين خدمات الاتصالات الشاملة، بما فيها مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات المجتمعية في كافة التجمعات السكانية في الجمهورية اليمنية وتقديم الحوافز المشجعة للاستثمار في هذا المجال.

وفيما يخص المشاريع قيد الإنجاز والتي ستنفذها المؤسسة العامة للاتصالات في إطار المصفوفة أوضح وزير الاتصالات وتقنية المعلومات أنها تشمل إضافة ما يقارب ربع مليون خط هاتفي ثابت جديد وبما يرفع معدل الكثافة الهاتفية للهاتف الثابت في اليمن إلى 3ر5 خط لكل مائة مواطن وذلك عن طريق توسعة بعض السنترالات القائمة وإنشاء أخرى جديدة ، بالإضافة إلى الارتقاء والانتقال بالشبكة الهاتفية إلى شبكة الجيل التالي ، وإدخال الخدمات الحديثة عليها وكذا تطوير وتوسيع الاتصالات الريفية لتصل إلى اكبر عدد من القرى والعزل في معظم محافظات الجمهورية من خلال إنشاء مواقع جديدة ، وإحلال الأنظمة التقليدية بأنظمة حديثة كالأنظمة اللاسلكية الثابتة وأنظمة النواقل الرقمية .

وقال : وسيتم في إطار المصفوفة تنفيذ مشاريع توسعة وتطوير شبكة التراسل من خلال استكمال شبكة مسارات كابلات الألياف البصرية والارتقاء بمحطات التراسل الرقمية وكذا إنشاء وصلات رقمية جديدة بإعادة استخدام المحطات الأرضية الوطنية في مواقع ثانية جديدة ، إلى جانب توسعة وتطوير منافذ الربط مع الدول الأخرى بهدف توفير سعات تراسلية أكثر وأوسع وتأمين نقل حركة الاتصالات الهاتفية والمعلوماتية في الجمهورية.

وأضاف : كما سيتم توسيع وتطوير خدمات شركة يمن موبايل وبما يحقق الوصول إلى (مليون و 200 ألف) خط وذلك بعد استكمال إجراءات عملية الاكتتاب وتدشين الشركة والدفع بها للانتقال بنظام يمن موبايل إلى مستوى أرقى من الجيل الثالث (أي في – دي أو) والارتقاء ببعض محطات البث / بي تي أس / ورفع عدد قنواتها لتشمل عددا اكبر من المشتركين ، وكذا تفعيل خدمات المعطيات الحزمية والمميزات الأخرى للشبكة ذات السرعات العالية صورة وصوتاً ونصوصاً والانترنت والوسائط المتعددة(أم أم أس)وغيرها.

وتابع قائلا : كما سيتم استكمال المرحلة الثانية لمدينة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بصنعاء من خلال إقامة مكونات جديدة لها وإنشاء مدينة مماثلة في مدينة عدن، إلى جانب إعداد دراسة الرؤية الإستراتيجية للبرنامج الوطني لتقنية المعلومات والعمل على توفير البيئة المناسبة لاستيعاب

←

إضافة ربع مليون خط هاتفي ثابت جديد وبما يرفع معدل الكثافة الهاتفية للهاتف الثابت في اليمن إلى 3,5 خطاً لكل مائة مواطن

توسيع وتطوير خدمات شركة يمن موبايل بما يحقق الوصول إلى مليون و 200 ألف خط

جاء في الصفوفة التنفيذية للبرنامج الإنتخابي لرئيس الجمهورية، أوضح وزير الاتصالات وتقنية المعلومات .. أن المشاريع تشمل التوسع والانتشار لخدمات البريد من خلال إنشاء مكاتب بريدية جديدة على مستوى الأحياء السكنية في العواصم الرئيسية للمحافظات وعلى مستوى المديريات لاستيعاب الخدمات الجديدة وبما يحقق الاستفادة من الخدمات البريدية والمالية المختلفة.

و لفت إلى أن من بين مشاريع الصفوفة قيد التنفيذ مشاريع تستهدف تطوير إمكانيات الهيئة بما يمكنها من استيعاب العدد المتزايد من حالات الضمان الاجتماعي التي تدفع مستحقاتها عبر البريد، وكذا تطوير آليات الصرف لرواتب المتقاعدين بمختلف فئاتهم من خلال تسهيل توصيل وصرف مستحقاتها المالية عبر اقرب موقع لمساكنهم على مستوى الأحياء السكنية في عواصم المحافظات والمديريات والمساهمة بصرف مرتبات موظفي الدولة عبر مكاتب البريد المنتشرة في عموم محافظات الجمهورية والمشاركة مع المؤسسات الخدمية الاساسية الاتصالات، المياه ،الكهرباء، في تحصيل مستحقاتهم المالية من المستفيدين مما يسهم في تنمية الموارد المالية لهذه الجهات وتقليص النفقات التشغيلية.

وأشار إلى أن الصفوفة تتضمن مشاريع أخرى تهدف إلى تعزيز دور البريد في للتشجيع على استخدام الريال الاليكتروني وبمايسهم في الحد من التداول النقدي والاهتمام بالمدخرات الصغيرة من خلال تطوير وتحديث خدمة التوفير البريدي ، وكذا تحديث وتطوير الخدمات البريدية بما يحقق إيصال البعائث البريدية بمختلف أنواعها وأحجامها داخليا وخارجيا إلى أصحابها في اقل وقت وتحسين نوعية الخدمات البريدية ، وتوسيع وتحديث شبكة الحاسبات الالكترونية التابعة للهيئة والتي بواسطتها يتم تقديم كافة الخدمات المالية ، وأتمتة كافة الخدمات البريدية المقدمة عبر المكاتب البريدية ، منوها إلى أن في إطار الصفوفة سيتم إدخال خدمة الصراف الآلي ضمن الخدمات الحديثة التي تقدمها الهيئة لتسهيل استلام المستفيدين والمتعاملين مع البريد مستحقاتهم عبر هذه المنظومة ، وتحقيق مبدأ تكاملية تقديم الخدمات للمواطنين عبر ربط شبكة الحاسبات الالكترونية التابعة للهيئة مع شبكات الحاسبات الالكترونية للهيئات والمؤسسات المتعاملة مع البريد .

متابعة مشروع تعميم استخدام الحاسوب من حيث إعداد المواصفات الفنية الملائمة وبكلفة معقولة

الجوانب المتعلقة بهذا البرنامج وذلك بتحديث وتطوير التقنيات المستخدمة لشبكة تراسل المعطيات والانترنت مع إنشاء وتوسعة السنترالات الخاصة بها والانتقال بالشبكة الحالية إلى نظام بروتوكول انترنت (آي بي).

وأشار إلى أن من بين مشاريع المصفوفة زيادة نقاط التواجد الحالية (بي أو بي) لخدمة الاتصال العادي وخدمة سوبر يمن نت (أيه دي أس أل) وزيادة سعات السنترالات العاملة حاليا لشبكة تراسل المعطيات ولعدد (18) سنترالاً وبسعة (184,5) بورت وكذا إنشاء مواقع جديدة لنفس الشبكة لعدد (24) موقعاً وبسعة إجمالية (2,400) بورت، بالإضافة إلى تطوير التقنيات المستخدمة لشبكة تراسل المعطيات بإدخال تقنيات (آي بي أم بلاس، أيه تي أم، آي بي) ، وكذا توفير عدد أكبر من الـ (آي بي أس) وبكلفة اقل وسعة اكبر لتلبية طلبات الجهات الأخرى والتحول من النموذج المعمول به حاليا (آي بي في 4) إلى النموذج الأحدث(آي بي في 6).

ونوه المهندس الجبري إلى أن الوزارة في إطار ترجمتها لما جاء في المصفوفة، ستحرص على الحصول على نقطة اتصال خاصة بها في شبكة الانترنت العالمية والاستغناء عن دفع الإيجار الشهري للحصول على نقطة اتصال، وكذا تعد دراسة لتأسيس صندوق تنمية التكنولوجيا (تي دي أف) يقوم بتشجيع العناصر المؤهلة ذات الكفاءات المتخصصة والمبدعة ومساعدتها بتحويل أفكارها الخلاقة إلى منتج ذي مردود اقتصادي على أن يتم دعمه من قبل مشغلي الهاتف السيار، والعمل على تكاملية الأنظمة والبرمجيات وتوحيد قواعد البيانات اللازمة لها يهدف أتمتة معظم الأعمال للوزارة والمؤسسة وفروعها في عموم محافظات الجمهورية.

وأفاد أن الوزارة ستواصل متابعتها وإشرافها على مشروع تعميم استخدام الحاسوب من حيث إعداد المواصفات الفنية الملائمة وبكلفة معقولة وكذا رصد احتياجات موظفي الدولة والاستمرار في توزيع الحواسيب عليهم بنظام التقسيط بهدف تسهيل وتيسير الحصول عليها إلى جانب إسهامها في محو أمية الحاسوب من خلال توسعة وتطوير الخط الإنتاجي الذي تم إنشاءه لشركة مساهمة وطنية لإنتاج الحاسوب شركة المستقبل والذي يبلغ طاقته الإنتاجية السنوية (160) ألف جهاز حاسوب مكتبي و(1000) جهاز محمول.. مبينا أنه وفي إطار المصفوفة يتم تدريب عدد كبير من موظفي الدولة من القطاعات المختلفة على استخدام الحاسوب وتطبيقاته عن طريق دورات في هذا الشأن بهدف نشر الوعي التكنولوجي بما يسهم في دعم أهداف البرنامج الوطني لتقنية المعلومات الحكومة الالكترونية، وتحديث وتطوير الصرح التعليمي القائم والمتمثل بالمعهد العام للاتصالات وذلك بإنشاء فروع له في بعض المحافظات لتلبية الاحتياجات التدريبية والتأهيلية لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.

وفيما يخص المشاريع قيد التنفيذ والمزمع تنفيذها من قبل الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي ترجمة لما

الكهرباء في اليمن .. مسيرة الإنجاز والتطور

صنعاء/ سبأ:

أولت الحكومات المتعاقبة منذ فجر الثورة اهتماما خاصا بقطاع الكهرباء، انطلاقا من أهميتها الحيوية لكافة قطاعات التنمية، خاصة الصناعية والزراعية.

وكان على تلك الحكومات بذل أقصى الجهود للتغلب على الظروف غير المواتية التي ورثتها الثورة والتوفيق مابين شحة وندرة الموارد ومتطلبات التنمية لبلد كان يعاني من حرمان شبه كامل من المشاريع في القطاعات الإنمائية والخدمية المختلفة بما في ذلك قطاع الكهرباء وخصوصا في الجزء الشمالي من الوطن الذي عاش ردحا من الزمن في ظلمات الإمامة الكالحة مقارنة بالشطر الجنوبي الذي استفاد مبكرا من مشاريع كهربائية توفرت منذ عشرينات القرن الماضي لخدمة مصالح الاحتلال الاقتصادية والعسكرية.

دخول الكهرباء اليمن

وكنا أشطأنا برجوع تاريخ دخول الكهرباء اليمن لأول مرة إلى عشرينيات القرن الماضي وبالتحديد لعام 1926م حين أنشأت القوات البريطانية المحطة البخارية (أ) في منطقة خليج بمدينة المعلا بطاقة (3 ميجاوات) لتلبية متطلبات القاعدة العسكرية البريطانية بمدينة عدن والمرافق العسكرية والمدنية الأخرى من الطاقة الكهربية.

ومع تنامي التواجد البريطاني تم امتداد محطة أخرى في ثلاثينات القرن الماضي بطاقة (16 ميجاوات)، ثم محطة ثالثة خاصة بمصافي عدن بطاقة (21 ميجاوات) في عام 1954م، فمحطة التواهي عام 1960م ومحطة خورمكسر عام 1961م والمخصصة بالتبعية لاحتياجات القاعدة الجوية البريطانية.

وعند خروج آخر جندي بريطاني من عدن في 30 نوفمبر 1967 كان إجمالي القدرة الكهربية المركبة يبلغ 64,5 ميجاوات منها 34 ميجاوات فقط.

فيما اقتصر تواجد الطاقة الكهربائية في محافظات حضرموت، إب، ولحج في ثلاثينات وخمسينات القرن العشرين، على قصور بعض السلاطين وكبار الأعيان، في تلك المناطق من خلال مولدات كهربائية خاصة، بالإضافة إلى عدد النيار الكهربائي من عدن إلى مناطق في أبين ولحج لتشغيل مصانع القطن في الكود وحسب.

وفي المقابل من ذلك، فقد حافظ الأئمة في شمال الوطن على أسوأ ما تركه الأتراك وعززوا ذلك بإحكام عزلتهم للبلاد عن محيطها الخارجي لتظل مغلقة في وجه كل رياح العصر التي دخلت معظم البلاد العربية، بما في ذلك الكهرباء التي عدت ذلك التطلع المتخلف إلى حرمان الشعب اليمني من أدواتها لتزيد جهالتهم ظلاما فوق ظلام لقناعة الحكم والاستبداد الذي كانوا يعانونه في تلك العهد البائد.

ولذلك لم تعرف المناطق الشمالية من البلاد توليد الكهرباء إلا مع العام 1947 على يد التاجر/ سالم علي الآلي مول مشروع في مدينة الحديدة تكون من مولدين بطاقة (150 كيلوفولت أمبير) وبدأ تشغيلهما في عام 1950 بمعدلات غير إيجابي.

وفي العام 1954 بادر الشيخ/ علي محمد الجفري بشراء مولدين بقدرة (250 ك.ف.أ) لتلك منفعة، في حين دخلت الكهرباء مدينة تعز عام 1955 بمولدات صغيرة بقدرة (600 ك.ف.أ) جلبت لإنارة قصر الإمام.

وتم في عام 1960 إنشاء شركة كهرباء تعز الأهلية المساهمة برأسمال 250 ألف ريال مارية تبريزا بمشول مشترك من الإمام ومجموعة من التجار.

بينما تأسست في صنعاء أول شركة أهلية للكهرباء عام 1959م بمحطة توليد صغيرة بقدرة (315 كيلووات فقط)، وفي إب تم تأسيس شركة أهلية عام 1957م من قبل احمد بن أحمد الصوافي نائب الإمام برأسمال بلغ (40550 ريال مارية تبريزا بمشاركة مكتب الأوقاف والبلدية وبعض التجار والمواطنين المحسورين.

الكهرباء في عهد الثورة

ولعل من أبرز ما يمكن قوله عن تاريخ دخول الكهرباء إلى اليمن بوضعها أمام التحديات التي واجهتها حكومات الثورة للنهوض بهذا القطاع الحيوي الهام لإحداث عملية التنمية الشاملة الكفيلة برقي وتقدم الشعب اليمني من واقع التخلف الذي كان يرزح تحت نيره، باعتبار تلك من أولويات أهداف ومبادئ الثورة اليمنية الخالدة.

وفي الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهت الثورة اليمنية عقب انطلاق فجرها في 26 من سبتمبر 1962، فقد حرصت حكومة الثورة على إيصال الكهرباء إلى المحافظات الواقعة في الجزء الشمالي من اليمن من خلال تأسيس ثلاث شركات للكهرباء في كل من صنعاء، الحديدة، وتعز بتمويل من قبل البنك اليمني، الترتفع لقدرة التوليد الكهربائي في المدن الثلاث من (1,6 ميجاوات) عام 1962م إلى (17,6 ميجاوات) بحلول العام 1975م، ليرتفع بذلك عدد المشتركين إلى (33,420 مشترك مقارنة بـ (10,000 مشترك عام 1962م، ثم انتشرت خدمات التيار لتشمل مدن أخرى مثل ذمار، إب، وحجة، مع ظهور شركات أهلية في كل من إب والبيضاء.

مؤسسة الكهرباء

في الأول من 1975م صدر القانون رقم (12) لسنة 1975 بدمج شركات الكهرباء الثلاث في صنعاء، الحديدة، وتعز، في مؤسسة جديدة تتبع وزارة الاقتصاد عهدتها بهدف تطوير نظام اقتصادي كفؤ للإمداد الكهربائي في البلاد.

وتلك تزامنا مع تنفيذ البرنامج الإنمائي الثلاثي منتصف عام 1976 والإعداد للخطة الخمسية الأولى (77 - 1981) التي تزامنت تنفيذها مع التنفيذ لخطة الرئيس علي عبد الله صالح لقيادة مسيرة التنمية في البلاد.

وانطلاقا من ذلك شرعت الحكومة في تبني مجموعة واسعة من المشاريع في مجال الكهرباء، شملت في إنشاء محطات توليد جديدة في مدن الحديدة، تعز، إب، البيضاء، صعدة، كمران، شبام حبابة، المخا، لحطية، بريم، رباع، شوران أنس لتصل القدرة الكهربائية المركبة بحلول العام 1982 في عموم المحافظات الشمالية إلى حوالي (111 ميجاوات) بإجمالي مشتركين بلغ (112 ألف)، لتتضاعف بذلك القدرة المركبة بمقدار (3,5 مرة)، بما كانت عليه عام 1975، ولتصل نسبة المستفيدين من التيار إلى 6,5 % من إجمالي عدد السكان.

سياسات مدروسة

وتميزت الفترة منذ تسلم فخامة الرئيس علي عبد الله صالح قيادة البلاد، باتباع سياسات مدروسة لتوسيع شبكة الكهرباء وإيصال التيار الكهربائي لمختلف مدن وأرياف الجمهورية، من خلال إنشاء محطات بخارية بطاقة توليد أكبر ومحطات تحويل رئيسية وفرعية لنقل الطاقة من مراكز التوليد إلى مناطق الاستهلاك، وهو الأمر الذي تمثل في إنشاء محطة رأس كثيب عام 1984 بطاقة 150 ميجاوات ومحطة الثناء عام 1987 بطاقة 160 ميجاوات لتلافي عدتان المحطتان المغذيتان لمناطق صنعاء وتعز والحديدة وإب وذمار وبريم وباجل ومعبر ومدن أخرى، فضلا عن تحسين شبكات المدن الرئيسية الثلاث.

ولم تقتصر الجهود رغم شحة الامكانيات على توفير الطاقة الكهربائية للمدن الرئيسية بل امتدت لتشمل الريف من خلال مشروع الطاقة الثاني الذي هدف إلى تعميم خدمات الكهرباء في المناطق الريفية في الجوف ومأرب، وحد شبكات توزيع إلى صعدة، رداع، معبر، زبيد، بني مشيلي، ومناطق.

وبنهاية الخطة الخمسية الثانية (81 - 1986) ارتفعت القدرة الكهربائية المركبة إلى (414 ميجاوات) وزادت الطاقة المولدة من (228 ميجاوات / ساعة) في بداية الخطة إلى (606 ميجاوات / ساعة) في نهايتها، وارتفع عدد المشتركين إلى (203 ألف) بما يعادل 81 % عن عام 81م، فيما زاد استهلاك الطاقة البيعة حوالي (1,5 مرة).

وفي عام 1989 بدأ العمل في تنفيذ مشروع الربط الكهربائي المشترك بجانب العديد من المحطات التحويلية الفرعية في تعز وصنعاء والحديدة وذمار.

مشاريع التطوير في عهد الوحدة

وفي ظل دولة الوحدة تضاعف اهتمام الحكومات المتعاقبة بقطاع الكهرباء ضمن اهتمامها بالقطاعات الخدمية الحيوية الأخرى وذلك باعتباره من الركائز الأساسية لنماء التنموي الاقتصادي والاجتماعي والقرين الرئيسي للعمليات الإنتاجية والخدمية في كافة نواحي الحياة المختلفة وبما يواكب وحركة التطور المضطردة التي دبت في كافة أنحاء الوطن.

وتركزت الجهود الحكومية على معالجة الوضع المريع الذي كان يعيشه هذا القطاع في العام 90 ونتيجة عدم قدرة المتاح من الطاقة الكهربائية المولدة على تلبية الزيادة في الطلب عليها، وهو الأمر الذي أحدث عجزا كبيرا في الطاقة الكهربائية.

ولعلنا لم يكن طلحوظا في ظل ذلك الوضع أن تواجه الدولة ما يوصف بالاختلالات الكهربائية الناجمة عن الفجوة الهائلة بين والقدرات التوليدية الشحيحة القائمة من الطاقة وتصاعد الطلب عليها، لاسيما مع النمو المتسارع الذي شهدته مختلف مناطق اليمن بعد الوحدة المباركة، حيث قفزت الزيادة في الطلب على الطاقة الكهربائية في العام 1990م إلى نحو 300 ميجاوات في مقابل طاقة توليدية مركبة تبلغ 715 ميجاوات وطاقة منتجة لا تتجاوز 1970 ميجاوات في الصائفة فقط.

وقد أتسمت الجهود الحكومية على تنفيذ برامج الصيانة الشاملة لمحطات التوليد المركزية في رأس كثيب والمخا والحسوة والمنصورة وصيانة وإعادة تأهيل المحطات الفرعية والشبكات الرئيسية والفرعية، مع إضافة قدرات توليدية جديدة في محطات صنعاء وعدن ومضاعفة بالإضافة إلى المحطات الأخرى، وبرافق ذلك تطوير وتحسين شبكة النقل والتوسع في ربط مناطق جديدة بالشبكات الرئيسية بما يواكب حركة التوسع العمراني والطلب المتزايد للطاقة الكهربائية بعموم المحافظات.

واستهدفت الخطط الحكومية في هذا القطاع التي واصلت تنفيذ برنامج الإصلاحات الشاملة مواجهة الأعمال المتزايدة على الطاقة الكهربائية وعولمة التوسع العمراني الكبير رغم ماتطلبه ذلك من التزامات باهظة التكلفة تمثلها النهوض بقطاع الطاقة الكهربائية.

وساعدت الخطط والسياسات المدروسة التي اعتمدتها الحكومة على النهوض واستثمار مؤشرات الأداء لقطاع الكهرباء وكذا في تخفيف حدة الانقطاعات التيار التي شهدته أمانة العاصمة ومواصم المحافظات الأخرى.

وهي الرغم من تحسن مؤشرات الأداء القطاع الكهربائي منذ بداية العام 2002م إلا أن ذلك الزيادات في مؤشرات الأداء لم تكن تلقي بالطلب المستمر والمتزايد على الطاقة الكهربائية مما أوجد فارقا كبيرا بين التوليد المتاح والطلب الفعلي للطاقة التي بلغت مع بداية العام 2002م 526 ميجاوات فيما كان المقدار المتاح من الطاقة 497,9 ميجاوات ويعجز مقداره 28,1 ميجاوات وبإضافة الأحمال الصناعية الخارجة نهائيا عن الشبكة الوطنية الموحدة ارتفع مقدار العجز في الطاقة إلى 40 ميجاوات أي ما نسبته 8 %.

محطات توليد جديدة

ولمواجهة العجز في الطاقة الكهربائية وتلبية الطلب المتسارع والمتنامي عمدت الحكومات المتعاقبة على تعزيز التوليد من خلال إنشاء خمس محطات توليد بقدرة إجمالية تبلغ 60 ميجاوات موزعة على كل من صنعاء 40 ميجاوات، والحديدة، عدن، تعز بقدرة 10 ميجاوات لكل محطة فضلا عن رفع القدرة التشغيلية لمحطة المنصورة بعدن من 15 ميجاوات إلى 50 ميجاوات بعد إجراء عملية صيانة شاملة للمحطة إلى جانب تعزيز التوليد للمحطات خارج نطاق المظلة الوطنية الموحدة للكهرباء والمنتشرة في العديد من المناطق لاسيما مواصم المحافظات.

وبابع هذه محطات التوليد التي تم تعزيز التوليد فيها مع نهاية العام 2002م وإلى 12 محطة موزعة في ثمان محافظات هي حضرموت، حجه، شبوة، المهرة، عمران، البيضاء، الضالع، صعدة بقدرة توليدية إجمالية للمحطات بلغت 64,2 ميجاوات في حين أن قدراتها التوليدية المتاحة لم تكن تتجاوز 40 ميجاوات.

وتمكنت المؤسسة العامة للكهرباء رغم معدل نمو الطاقة المولدة خلال العام 2003م، بنسبة 8,68 %، لتحقيق التوازن مع زيادة معدل نمو المشتركين والذي بلغ 7,4 بالمائة، كما توسعت شبكة المؤسسة إلى 42,9 ألف، مقابل 40,52 ألف في العام 2002م، فيما بلغ الحمل الأقصى في عام 2003م نحو 766,23 ميجاوات بنسبة نمو 13% من العام السابق له.

وإجمالا فقد نفذت الدولة خلال العام 2005م وفق إطار الخطة الخمسية الثانية للحكومة -2001 2005م عددا من الإجراءات، بغية تعزيز التوليد تمثلت في إشراك مواطنين يابانيين وجيبين في محطة جعار بقدرة تبلغ خمسة ميجاوات وإعادة سبعة عشر مولدا كهربائيا إلى الخدمة وبعد الانتهاء من عملية صيانتها وإعادة تأهيلها والتي بلغت قدرتها الإجمالية 95,7 ميجاوات.

وعملت الدولة على تعزيز محطة الريان بستيون من خلال إضافة وحدة توليد جديدة بقدرة 10 ميجاوات، وأخرى في محطة صنعاء بقدرة 5 ميجاوات، إضافة إلى تشغيل محطة توليد جديدة بالتوافعي في محافظة عدن بقدرة 6 ميجاوات.

ويعتبر مشروع محطة حزيز بصنعاء بقدرة توليدية 60 ميجاوات والبالغ تكلفته الإجمالية 46 مليون يورو، وكذا محطة التوليد بالزيوت في محافظة عدن بقدرة 60 ميجاوات وبتكلفة 41 مليون يورو إلى جانب مشروع كهرباء صنعاء الإسعافي بقدرة 60 ميجاوات والبالغ تكلفته 54 مليون دولار من أهم الإضافات التي اعتمدتها الحكومة خلال العام الماضيين.

وخلال الستة عشر سنة الممتدة 2006-1990م ارتفعت القدرة التوليدية المركبة من المحطات الرئيسية والفرعية إلى 1005 ميجاوات بزيادة 290 ميجاوات عن 1990م، وارتفعت الطاقة المنتجه إلى 4,773 ميجاوات/ ساعة في المتوسط بزيادة 2,803 ميجاوات في الساعة عن العام 90م وبمتوسط نمو سنوي بلغ 8,7 %.

فيما زادت الطاقة المستهلكة إلى 4,389 ميجاوات في الساعة بنسبة نمو بلغت 2,6 %.. وقد قابل ذلك ارتفاع متوسط الاستهلاك السنوي المحتسب بلغ مع نهاية العام 2005م حوالي 2,922 كيلووات في الساعة، وارتفع أيضا عدد المستفيدين من خدمات التيار الكهربائي نهاية العام 2005م إلى 1 مليون و121 ألف و684 مشترك مقارنة بـ 486 ألف مشترك في 1990م.

الإنفاق الاستثماري

وفواكبة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية جراء الحراك التنموي الذي تشهده البلاد خصصت الحكومة ما يزيد عن 40 مليار ريال لمشاريع صيانة المحطات والشبكات الكهربائية خلال الخطة الخمسية الثانية (2001-2005)، وعلى مدى السنوات الأربع الماضية تزايد الإنفاق الاستثماري الحكومي في قطاع الكهرباء بشكل ملحوظ ليصل في العام الجاري إلى 65 مليار ريال مقارنة بـ 9 مليارات في العام 2002م، بالإضافة إلى تلك تستهدف الخطة الخمسية الثالثة التنمية الاقتصادية والاجتماعية زيادة الطاقة الكهربائية المركبة إلى 2000 ميجاوات مع نهاية العام 2010م بمتوسط نمو سنوي يقدر بـ 10,03 %، والتحول من توليد الطاقة بواسطة وقود الفازوت والديزل إلى استخدام التوربينات الغازية.

وقد تجاوز عدد المشاريع التي تضمنها البرنامج الاستثماري الحكومي في قطاع الكهرباء العام 2006م 175 مشروعا تشمل بناء محطات توليد جديدة، وإعادة تأهيل محطات التوليد الحالية ومشاريع النقل والتحكم وكهرباء المدن الثانوية والتغطية الفني وتقليل الفاقد، منها 20 مشروعا في مجال الطاقة تبلغ تكلفتها التقديرية 200 مليون دولار من أهمها إنشاء محطة التوليد الطاقة بالديزل بقدرة 40 ميجاوات في تهامة ومحطة في مدينة صعدة بقدرة 10 ميجاوات وأخرى لتوليد الطاقة بالديزل في مدينة عتق بمحافظة شبوة بقدرة 10 ميجاوات، إضافة إلى مشاريع لتوزيع الطاقة الكهربائية في عدد من المحافظات.

وشرعت الحكومة خلال العام الحالي العمل في تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع إنشاء محطتين كهربائيتين تعملان بالفحم في محافظة مأرب، بقدرة إجمالية 741 ميجاوات على مرحلتين، بالإضافة إلى خطوط النقل وبتكلفة تبلغ 260 مليون دولار، منها 160 مليون دولار لبناء المحطتين يساهم فيها الصندوق العربي للإنماء بـ 84 مليون دولار والصندوق السعودي بـ 50 مليون دولار.

وتستهدف الخطط الحكومية الطويلة الأمد رفع إنتاج القدرة التوليدية للقطاع الكهرباء إلى أكثر من 3 آلاف ميجاوات مع نهاية العام 2025م بالاعتماد على استخدام الغاز الطبيعي في إنتاج الطاقة من خلال إنشاء ثلاث محطات لتوليد تعمل بواسطة الغاز بطاقة إجمالية تبلغ 1400 ميجاوات، تتضمن إنشاء محطة غازية في معبر ومحطتين غازيتين في كل من الحديدة وباجل.

وتجري الحكومة حاليا دراسة لمد ثلاثة أنابيب للغاز من مأرب إلى ثلاث مناطق ستقام فيها محطات توليد خلال الفترة القادمة، بحيث يمتد الأنبوب الأول إلى معبر (نمار) التي من المقرر إنشاء محطة توليد فيها بقدرة 1200 ميجاوات على مرحلتين، والثاني إلى عدن لإنشاء محطة توليد بقدرة 700 ميجاوات، في حين يتم مد الأنبوب الثالث إلى الحديدة لإنشاء محطة توليد غازية بقدرة 400 ميجاوات.

الطاقة الجديدة والمتجددة

كما استهدفت تلك الخطط والبرامج الاستفادة من الطاقة المتجددة من خلال تمويل دراسات ومشروعات ريفية تتعلق بنشر استخدام تقنيات الطاقة المتجددة لتوفير الطاقة الكهربائية خاصة في الريف.

وقد حظي هذا التوجه بدعم دولي حيث قدمت الحكومة الألمانية منحة مالية بثلاث مليون يورو لتمويل إعداد إستراتيجية وخطة للطاقة الجديدة والمتجددة في اليمن.

وتعول الحكومة على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة كثيرا في الإسهام بتلبية الفاقد الريفية بالطاقة الكهربائية، حيث بدأت ضمن المرحلة الأولى من خطتها الخاصة بالقطاع الكهربائي الممتدة حتى العام 2025م بتنفيذ عددا من المشاريع الرائدة في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة بغرض الاستفادة من تكنولوجيا هذه الطاقة.

ويجري العمل حاليا على تنفيذ مشروع كهربائي ريفي بمستهدف المجتمعات المحلية في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والتثقيف.

ويتكون المشروع من أربعة أنظمة للطاقة الضوئية يتألف من 13 تطبيقا متعدد الأغراض وسيتم تنفيذه في عشرة مواقع متفرقة، إضافة إلى مشروع إنشاء محطات توليد كهربائية تعتمد على طاقة الرياح بقدرة تتراوح بين 10- 15 ميجاوات سيتم تنفيذه في بعض الجزر اليمنية والمرتفعات الداخلية.

توجهات مستقبلية

وقد أولت القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس علي عبد الله صالح الحكومة لقطاع الكهرباء أهمية بالغة، من حيث تحسين مستوى الخدمة أو توسيعها لتغطية الريف، سواء من خلال توجيهاته المستمرة الحكومة أو من خلال ما تضمنه برنامجه الانتخابي، حيث وجه الشهر الماضي الحكومة بتخصيص مليار دولار من احتياطيات اليمن النقدية لصالح تطوير المشاريع الإستراتيجية التي تعتزم تنفيذها لمضاعفة قدرات التوليد وتلبية الاحتياج المتزايد من الطاقة خصوصا في ضوء تنفيذ مشاريع استثمارية ضخمة في عدد من المحافظات.

وتم استكمال مشروع البنية التشريعية وقانون الكهرباء والطاقة النووية وبما يعزز تلك التوجهات والطموحات من خلال إضافة قطاع الطاقة إلى وزارة الكهرباء ليصبح مسماها/ وزارة الكهرباء والطاقة.

وحددت الوزارة في ضوء مهامها الجديدة عددا من التوجهات المستقبلية كان أبرزها توليد الطاقة الكهربائية عبر إنشاء محطات نووية لهذا الغرض فضلا عن إعادة هيكلة العديد من أطلعاتها ومؤسساتها بما تعتزم الوزارة إنشاء قطاع الطاقة المتجددة ومؤسستين جديدتين للطاقة الذرية تحل محل اللجنة الوطنية للطاقة الذرية إحداهما للتنقيب والأخرى للحماية.

وقد وقعت وزارة الكهرباء والطاقة أمس بصنعاء مع شركة باور كوربوريشن الأمريكية على اتفاقية مشاركة لمدة عشر سنوات للعمل بشكل حصري على تطوير خمسة آلاف ميجاوات من الكهرباء النووية السلمية الآمنة والمنافسة اقتصاديا وتحلية مياه البحر.

وأوضح وزير الكهرباء والطاقة الدكتور مصطفى بهران أن العمل سيبدأ بتنفيذ دراسات الجدوى واختيار المواقع التي ستقام عليها مشاريع المحطات النووية مرورا بالنواحي الاقتصادية والتقنية والبيئية وانتهاء باختيار التكنولوجيا المناسبة.

ولفت إلى أن الكهرباء التي سيتم إنتاجها من هذه المحطات هي كهرباء منافسة اقتصاديا أي أرخص من الطاقة التي يتم إنتاجها حاليا.

وأكد بهران أن اليمن تمتلك منظومة أمن إشعاعي جيدة، بنتها خلال السنوات السبع الماضية تشتمل على لوائح وتشريعات وأنظمة وبرامج ولوائح، فضلا عن الكادر المؤهل.

رئيسنا والله ما قصّر معانا من زمان

عمرها سبعة عشر والتاريخ في شمان
في هواها افتتنا عشقها كل إنسان
اسمها قد جمعنا تحت راية وعنوان
من صنعاء وعدن إلى مضطرى وميبان
مَنْ صانها تعلّى ومَنْ تعرض لها اهتان
ومن غمرها بحبه احتضنته بالاحضان
في عيدها العشرين بانعمل حفلها طنان
في نعز نشرر موعد العرس والدان
من بعد مايو ديتنا ما معنى نسيان
مطلوب منّا الصبر نتعاون مع الجيران
لانعطي فرصة لأعداء السكينة والأمان
اليمن واعدة بالخير ثروة عندنا مليان
معادن والذهب وأكبر ثروة هي الإنسان
من همه الوحدة يحافظ عليها .. والوحدة كيان
الكل على قلب رجل واحد عامل و زيان
إذا قالوا (نسامح) قلنا قدموا البرهان
لمن ظلم في عهدكم .. هل نتصلوه الآن؟!
من ذي عاد بصدقكم .. بان الذي قد بان
عرفنا الظلم في عهدكم والقهر والحرمان
رجعة من الصفر؟! هذا حلمكم لا كان
اللعبة تغيرت وتغير اللاعب مع الميدان
مجبب قالوا (جمعيات) وإلاّ انا فلطان
على نفسها تجني براقش بابراقش هذا الزمان
مالي ومالزعامات بالخارج زعطان أو فلتان
لو كان فيهم خير كانوا معانا داخل الأوطان
هذي جبل ما تنطفي على النابه الشهمان
باقول كلمة حق يزعل من زعل ماهمني إنسان
شعب اليمن كله مع الوحدة وعايش بالأمان
رئيسنا والله ما قصر معانا من زمان

الشاعر الشعبي / محمد علي محسن العالمي